منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الاقتصاد

الدكتور / بشير خليفة الزعبى

2007

تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الاقتصاد

الدكتور / بشير خليفة الزعبى

2007

أعدت هذه الدراسة بالاعتماد على المعلومات الواردة فى الدراسات المسحية القطرية التى أعدها خبيرات وخبراء الدول العربية الأعضاء بالمنظمة والمشاركة فى المسح

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لمنظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى
القاهرة 1428 هـ - 2007 م

رقم الإيـــداع: 2007/24999
الترقيم الدولي: 2-86-5024-977

منظمة المرأة العربية
٢٥ شارع رمسيس- الكوربة- مصر الجديدة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183301/101 (202)
فاكس: 24183110 (202)
بريد الكتروني: info@arabwomenorg.net

المحتويات	الصفحة
● **القسم الأول: تمهيد**	1
المقدمة	3
المجالات المدروسة في مجال الاقتصاد	5
تحليل مقارن لوضع المرأة في مجال الاقتصاد	7
منهجية الدراسات المسحية	14
● **القسم الثاني: تحليل المشروعات**	19
المقدمة	21
مجالات المشروعات	22
مدة تنفيذ ووصف طبيعة المشروعات	24
طبيعة الجهة المنفذة	27
أنشطة المشروعات	29
الإنجازات الفعلية للمشروعات	32
تصنيف الفئات المستهدفة من المشروعات	33
طبيعة الجهات التمويلية	43
أهداف المشروعات	44
تحليل مقارن للعناصر الأساسية لمخرجات المشروعات في مجال الاقتصاد	46
● **القسم الثالث: رؤية مستقبلية**	53
مقدمة	55
المجالات الاقتصادية الأولى بالرعاية في المستقبل	55
الفئات الأولى بالرعاية في المستقبل	55
أهم الإضافات المقترحة على المشروعات المنفذة	56
المشروعات المستقبلية الأولى بالرعاية	56
الخلاصة	60
التوصيات	61
نماذج لمشروعات يقترح أن تتبناها منظمة المرأة العربية في المستقبل.	65
ملاحق الدراسة:	67
الملحق رقم (1) فريق العمل المشارك في الدراسات المسحية في مجال الاقتصاد	69
الملحق رقم (2) نموذج استمارة الاستبانة	73
الملحق رقم (3) نماذج لمشروعات يقترح أن تتبناها منظمة المرأة العربية في المستقبل	81
عن المؤلف	92

فهرس الجداول

		الصفحة
الجدول رقم (1):	المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي والجنس	9
الجدول رقم (2):	تطور نسبة مشاركة المرأة من القوة العاملة 1970-2002 (15 سنة فأكثر) من مجموع القوى العاملة	12
الجدول رقم (3):	مجالات المشروعات في الدول المشاركة	22
الجدول رقم (4):	وصف طبيعة المشروعات	25
الجدول رقم (5):	الجهة المنفذة للمشروعات	27
الجدول رقم (6):	أنشطة المشروعات	30
الجدول رقم (7):	الإنجازات الفعلية للمشروعات	32
الجدول رقم (8):	تصنيف الفئات المستهدفة جغرافياً	35
الجدول رقم (9):	تصنيف الفئات المستهدفة تعليمياً	36
الجدول رقم (10):	تصنيف الفئات المستهدفة وظيفياً	38
الجدول رقم (11):	تصنيف الفئات المستهدفة اجتماعياً	40
الجدول رقم (12):	تصنيف الفئات المستهدفة اقتصادياً	42
الجدول رقم (13):	طبيعة الجهات التمويلية	43
الجدول رقم (14):	الأهداف الرئيسة للمشروعات	45
الجدول رقم (15):	عدد المستفيدين	47

القسم الأول
تمهيد

مقدمة:

باتت قضية تمكين المرأة والنهوض بها اقتصاديًا باعتبارها عنصرًا فاعلاً وشريكًا كاملاً في التنمية وتقدم المجتمع واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي ما زالت تشغل بال المفكرين والحكومات، والمنظمات العربية، والمؤسسات الدولية. فكانت هذه القضية على أجندة المؤتمرات الدولية بدءًا بمؤتمر مكسيكو سيتي عام 1975، والذي تبنى المجتمع الدولي من خلاله المساواة للمرأة ومشاركتها في التنمية والسلام، ومرورًا بمؤتمر كوبنهاجن عام 1980، ومؤتمر نيروبي عام 1985، والمؤتمر العالمي حول التعليم للجميع عام 1990، ومؤتمر حقوق الإنسان عام 1993، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية عام 1994، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام 1995، وأخيرا المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بكين عام 1995. وكان ذلك كله تأكيدًا على التزام الجهود الدولية بإصدار منهاج العمل العالمي للنهوض بالمرأة.

وفي مرحلة ما بعد بكين تتخذ قضايا المرأة في المنطقة العربية بصفة خاصة، أبعادًا وأشكالاً وعمقًا من التطورات والتبدلات السريعة السائدة، أهمها إجراءات التحرر الاقتصادي وبرامج الخصخصة، هذا إلى جانب تبني سياسات غير ملائمة، وضعف الإدارة العامة؛ مما أرغم العديد من الدول العربية إلى تبني برامج الإصلاح الهيكلي وتبني سياسات وممارسات أكثر ديمقراطية واعترافًا بحقوق الإنسان في العمل والمشاركة الفاعلة في كافة مناحي الحياة.

وفي ظل هذه التحولات أخذت قضايا المرأة ودورها تكتسب مفاهيم وأطروحات أكثر شمولاً وعمقًا، فلم تعد مجرد قضية مساواة مع الرجل تبررها قدرة المرأة ومؤهلاتها الجسمية للقيام بأي عمل، وتحمل أي مسؤولية، وإنما باتت تنطلق من كون المرأة إنسانًا كاملاً له حقوقه واستقلاليته وحريته وقدرته على العطاء بغض النظر عن وضع الرجل.

أما موضوع تمكين المرأة فهو ليس عملية مباشرة وتلقائية، وإنما هو عملية ذات جوانب متعددة وهو عملية تغيير طويلة. ويكتنف قياس التمكين الاقتصادي صعوبات؛ لأن هذه العملية لا تقف عند حدود الحصول على الدخل، بل تتعدى ذلك إلى كيفية أو مدى التحكم بهذا الدخل؛ لذا فإن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية بالإضافة إلى الخدمات التنموية لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة.

إن الهدف الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين مستوى معيشة الفرد ونوعية حياته، وضمان حصوله على حقوقه، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضده؛ لذا فإن الأسرة وأفرادها وبخاصة الإناث منهم يجب أن يتمتعوا بالحماية والرعاية من خلال

التشريعات والسياسات والبرامج التي تضعها في صلب عملية التنمية. ولتحقيق ذلك لا بد من التأكيد على تقليص الفجوة بين ما تتضمنه القوانين والتشريعات من حقوق للمرأة وبين ما هو مطبق فعلاً.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والالتزامات من قبل الحكومات في كافة أشكال التوثيق من إعلانات، ومؤتمرات، وخطط عمل، وتشريعات وقوانين على كافة المستويات، فإن واقع المرأة ودورها ومكانتها ودرجة مشاركتها في المجتمع ما زالت دون المستوى المطلوب.

إن الواقع يفرض علينا السعي قدمًا إلى تطوير قدرات المرأة الشريك الأساسي وبنائها في أي مجتمع اقتصادي، فالسعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي في الدولة يعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في هذه الدولة، والعنصر البشري هو من أهم الموارد الاقتصادية، والناظر إلى تركيبة المجتمعات يجد أن النساء يشكلن نصف المجتمعات في الوطن العربي، وبالتالي فإن إسهامهن لا يقل أهمية عن الرجال في الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي؛ ومن هنا جاء اهتمام العديد من المنظمات الدولية والإقليمية – والتي من أبرزها منظمة المرأة العربية – بتنمية شؤون المرأة.

و حتى تكون مبادرتها فعالة، ارتأت منظمة المرأة العربية في البداية الكشف عن الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة في المجتمعات العربية، من خلال السعي إلى إجراء مسوحات شاملة للمشروعات والبرامج المنفذة في الدول العربية بهدف إعداد برامج متعددة لدعم تمكين المرأة العربية والنهوض بها.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل الدراسات المسحية التي أجريت في (12) دولة عربية في مجال الاقتصاد، بهدف الحصول على رؤية واضحة وشاملة حول المشروعات والبرامج المنفذة حاليًا ومعرفة نقاط القوة والضعف في هذه البرامج والمشروعات؛ مما يساعد منظمة المرأة العربية على تحديد مجال وأولويات تدخلها من أجل تمكين المرأة العربية اقتصاديًا، سواء إعداد برامج عمل وتمويل مشروعات، أو تحديد مجالات وآفاق التعاون والتنسيق بين الدول العربية من أجل تحقيق أهداف عجزت بعض الدول عن تحقيقها، والاستفادة من التجارب الناجحة في بعض الدول وتعميمها على دول أخرى.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام. يتناول **القسم الأول** بالإضافة إلى المقدمة، مبررات استهداف المجالات المدروسة في مجال الاقتصاد (البطالة، سوق العمل، إنتاجية المرأة، توليد الدخل، والمشروعات الصغيرة). ويتناول أيضا تحليل مقارن لوضع المرأة في مجال الاقتصاد في الدول الأعضاء المشاركة في مشروع الدراسات المسحية. وأخيرًا يتطرق إلى منهجية الدراسات المسحية (أهداف الدراسة، مجالات الدراسات، معايير اختيار

المشروعات، أسلوب جمع البيانات، التطبيق الفعلي لجمع البيانات، المعوقات التي واجهت الخبراء في المسوحات).

أما **القسم الثاني** فيستعرض تحليل مقارن من خلال شرح وصفي، ورسوم بيانية، وجداول إحصائية للوضع الراهن للمشروعات في مجال الاقتصاد في الدول الأعضاء المشاركة في مشروع الدراسات المسحية (مجالات المشروعات، وصف طبيعة المشروعات، طبيعة الجهات المنفذة للمشروعات، أنشطة المشروعات، الإنجازات الفعلية للمشروعات، توزيع الفئات المستهدفة جغرافيًا، وتعليميًا، ووظيفيًا، واقتصاديًا، والجهات التمويلية وأهداف المشروعات. ويتناول أيضا تحليل مقارن للعناصر الأساسية لمخرجات المشروعات في مجال الاقتصاد، من حيث نقاط القوة والضعف للمشروعات والتحديات التي تواجه المشروعات وقدرتها على الاستدامة.

وأخيرًا يتناول **القسم الثالث** رؤية مستقبلية تساعد صانعي القرار على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في ما يتعلق بأهم الإضافات على المشروعات المنفذة حاليًا، وما يتعلق ببيان المشروعات الجديدة الأولى بالرعاية في كل دولة من الدول العربية المشاركة، كما يتضمن أيضًا توصيات عامة وتوصيات متعلقة بمجالات التنسيق و التعاون بين الدول العربية.

أولاً: المجالات المدروسة في مجال الاقتصاد:

على الرغم من حدوث العديد من التغيرات الجوهرية التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، فإن خروجها إلى سوق العمل ظل محدودًا مقارنةً بالرجل؛ وذلك للعديد من الأسباب التي هي في معظمها اجتماعية الطابع. ويتطلب قياس موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة دراسة عدد من المؤشرات التي تعكس هذا الموضوع، وعليه فقد ارتأت منظمة المرأة العربية تحديد مجالات الدراسات المسحية ضمن المشروعات التي تمت أو جاري العمل بها على النحو التالي:

1. البطالة:

تعد مشكلة البطالة اخطر التحديات التي تواجه الدول العربية وأكبرها، حيث تتراوح ما بين 15 - 20 % من حجم السكان لعام 2002، وتتزايد بمعدل 3 % سنويًا. أما معدل البطالة بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-24 عامًا فتصل في المتوسط إلى 35%[1] للعام نفسه. وتتراوح بين 2.4% في دولة الإمارات العربية المتحدة و37%

(1) تقرير تقدم المرأة العربية 2004، اليونيفم

في سلطنة عمان. وقد واجهت العمالة العربية منافسة قوية في الأسواق العالمية؛ لانخفاض مهارتها، وتوقعها لأجور مرتفعة أمام العمالة القادمة من الدول الآسيوية، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بالدول العربية التي تحول دون انتقال العمالة العربية بحرية.

وتعاني معظم أسواق العمل العربية من عدم التوازن الهيكلي من خلال الأعداد الكبيرة الوافدة لسوق العمل، وعدم توافق مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل. وأدت برامج الإصلاح الهيكلي في اقتصاديات العديد من الدول العربية إلى تقليص حجم القطاع العام المشغل الرئيس للقوى العاملة، وعجز القطاع الخاص عن استيعاب قوة العمل المتزايدة من الإناث.

2. سوق العمل:

تعد مشاركة المرأة في القوى العاملة وسيلة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان عبر ما تتيحه من دعم لميزانيات الأسر، كما تكمن أهمية عمل المرأة في الفرص التي قد يتيحها العمل لتوسيع آفاقها، وتحقيق ذاتها، وصقل مواهبها وقدراتها.

وقد سجلت الدول العربية اتجاهًا تصاعديًا في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة والنشاط الاقتصادي خلال الفترة من عام 1980 وحتى عام 2000، وقد ارتفع متوسط نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بحوالي 43%، ومتوسط نسبتهن من القوى العاملة بحوالي 29%. حيث تكتسب مشاركة المرأة في سوق العمل أهمية بالغة من المنظورين: الاقتصادي والاجتماعي حيث إن المرأة تمثل حوالي نصف السكان.

وبالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في الدول العربية في العقد الحالي فإن أثرذلك لن يظهر إلا بعد عقدين قادمين، وحيث إن الدول العربية شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في معدل النمو السكاني خلال الثمانينات والتسعينات فإنه من المتوقع أن يكون معدل النمو في القوى العاملة 3.5% سنويًا خلال السنوات الخمس القادمة، ومعدل نمو القوى العاملة الخاص بالإناث 5% خلال نفس الفترة، وهذا يشكل تحديًا كبيرًا أمام أسواق العمل العربية (تقديرات البنك الدولي عام 2002).

3. إنتاجية المرأة:

بالرغم من أن قيمة إنتاجية المرأة تعد أكبر من القيمة المعروفة والمسجلة لدى الإحصاءات الرسمية؛ نظرًا لقيام المرأة بأنشطة غير مولدة للدخل أو متعلقة بإنتاج سلع وخدمات، مثل النشاطات التي تقوم بها كأم وربة منزل، ويشغل ذلك جزءًا كبيرًا من وقتها،

فإن إنتاجية المرأة بشكل عام في البلدان العربية تعد متدنية نظرًا لوجود بعض العوائق الاجتماعية والظروف الحياتية القاسية وغياب الكثير من التشريعات التي تساعد المرأة على المشاركة بفعالية في بناء المجتمع من جانب، والمستوى التعليمي للمرأة وضعف التدريب والتأهيل من جانب آخر.

وتتفق معظم الاتجاهات الاقتصادية على أن الدول تحقق مستويات أعلى من الدخل الفردي من خلال مشاركة النساء في القوى العاملة، ما يسهم في الإسراع بالنمو الاقتصادي. وحيث إن الإنتاجية مرتبطة بالتنافسية، فإن ذلك يتطلب بناء القدرة التنافسية للمرأة من خلال التعليم المستمر مدى الحياة وصقل مهارتها بالتدريب والتأهيل للتكيف مع متطلبات المرحلة القادمة.

4. توليد الدخل:

يعد التعليم، والتدريب، والتمويل صغير الحجم، وإمكانية الحصول على خدمات القروض والخدمات المالية الأخرى من أهم العوامل التي تدعم فرص النساء في توليد الدخل. إذ إن قيام النساء بالاستثمار في المشروعات الصغيرة المدرة للدخل يعد خطوة مهمة في التغلب على كثير من المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية التي تواجه المرأة في الوطن العربي، وأهمها مشكلة الفقر.

5. المشروعات الخاصة:

لقد تبين من التجارب السابقة أن المشروعات الصغيرة تعد أكثر الوسائل الفاعلة في تمكين المرأة اقتصاديًا. فعن طريقها تحظى معظم النساء بمنافع التدريب، والقروض، والمعرفة الفنية التي تساعد إلى درجة كبيرة على خلق فرص العمل للنساء وزيادة إنتاجاتهن وإيجاد مصدر دخل لهن. وبالإضافة إلى ذلك فهي تعزّز المهارات والقدرات والثقة الذاتية الفردية للنساء، وتعمّق مشاركتهن في المجتمع المحلي، وتخلق فرص العمل، وتولد الثروات، وتحارب الفقر.

ثانيًا: تحليل مقارن لوضع المرأة في مجال الاقتصاد:

تشكل المرأة من الناحية الديمغرافية نصف عدد سكان أي مجتمع، غير أن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع تحدد وضع المرأة في المجال الاقتصادي، حيث ينعكس ذلك على جوانب متعددة، تساهم من خلالها المرأة في النشاط الاقتصادي، وفي دفع وتيرة تطوره، ولعل أهم هذه الجوانب؛ مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية، ومشاركة المرأة في القوة العاملة، ومعدلات البطالة، حيث تعكس مساهمة المرأة في

القطاعات الاقتصادية المختلفة نسب مشاركتها الاقتصادية من جهة ودرجة تطور الاقتصاد من جهة أخرى؛ ففي الاقتصاد المقطورة يتم استيعاب الجزء الأكبر من العمالة في أنشطة الخدمات المختلفة بعيداً عن الأنشطة الإنتاجية وخاصة الزراعية منها. كما ينبثق عن ذلك مدى تركز المرأة في العمل في بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ودرجة اختلاف أو تشابه هذا التركز مع المرأة في العمل في بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ودرجة اختلاف أو تشابه هذا التركز مع الذكور، وهل يعكس ذلك بالضرورة خصوصيات معينة للأعمال التي تشغلها الإناث وفي أية قطاعات يكون ذلك. أما مشاركة المرأة في القوى العاملة، فيعكس مدى انخراطها في النشاط الاقتصادي بشكل عام، والنسب التي تشكلها في مجمل التوظيف في الاقتصاديات الوطنية، بشكل يعكس مدى تقارب أو تباعد هذه النسب مع مثيلاتها الخاصة بالذكور، وأسباب الاختلافات في حال وجودها، والتي قد تعزي إلى عوامل تتعلق بالتعليم والتدريب والعادات والتقاليد وطبيعة الأعمال التي يتطلبها الاقتصاد وبعض قطاعاته، وهذه العوامل تتعلق أيضاً بالبطالة، فانخفاض مستويات تعليم الإناث مثلاً تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بينهن، والتي ترتفع أيضاً بسبب عوامل اجتماعية أخرى، مثل كون المجتمعات العربية هي مجتمعات ذكورية في الغالب، وأن زواج الإناث وخاصة في سن مبكرة قد يقلل من فرص مشاركتهن في القوى العاملة.

مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الرئيسة:

كان لتوسع الدول العربية في إنشاء البنية التحتية والإنفاق الحكومي في مجال الخدمات الاجتماعية أثر كبير في انتقال نسبة كبيرة من العمالة في الدول العربية من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات، وهو القطاع الذي يشغل أكبر نسبة عمالة.

يبين الجدول رقم (1) المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والجنس. حيث يقدر الذين يعملون في قطاع الزراعة عام 2002 بنحو 31.7% من إجمالي القوى العاملة، وفي قطاع الصناعة 17.7%، وفي قطاع الخدمات 50.6%، وما تزال العمالة في قطاع الخدمات تتزايد.

حيث يعكس التوزيع القطاعي للقوى العاملة في أي اقتصاد درجة تطور هذا الاقتصاد، كما يعكس نمط الحياة التي يعيشها المجتمع، فبينما نجد دولاً عربية قد انتقل فيها نمط المعيشة والنشاط الاقتصادي من الصورة التقليدية التي يعتمد فيها الناس على الزراعة كوسيلة للعمل والكسب، إلى الصورة التي يتعاظم فيها دور أنشطة الخدمات، ومثل هذه الحالة ينطبق على الأردن مثلاً، غير أن دولاً عربية أخرى كالسودان واليمن لا تزال تمثل

الزراعة فيها نمطاً حياتياً ومعيشياً لحوالي 79.7% و87.7% من السكان على الترتيب. وقد انعكس هذا أيضاً على نسب مشاركة المرأة، حيث نجد حضورها في هذين البلدين في قطاع الزراعة 53.5% و43.1% على الترتيب.

الجدول رقم (1) المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي والجنس

الدولة	السنة	إناث				ذكور			
		زراعة	صناعة	خدمات	غير مصنف	زراعة	صناعة	خدمات	غير مصنف
الأردن	2000	%3.7	%12.1	%84.2	%0.0	%5.1	%23.4	%71.4	%0.1
الإمارات	1995	%0.1	%3.3	%96.5	%0.1	%8.4	%30.8	%60.7	%0.1
البحرين	2001	%0.5	%13.0	%86.0	%0.5	%3.0	%30.7	%64.1	%2.2
تونس	2000	%25.0	%44.0	%31.0	%0.0	غ.م	%30.4	غ.م	غ.م
الجزائر	–	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	1993	%79.7	%2.4	%16.4	%1.5	%53.5	%12.5	%32.5	%1.5
سوريا	2000	%58.8	%7.1	%34.1	%0.0	%26.2	%29.5	%44.3	%0.0
سلطنة عمان	1996	%4.9	%7.0	%88.1	%0.0	%7.5	%7.8	%84.5	%0.2
فلسطين	2000	%29.8	%10.3	%46.5	%13.4	%8.4	%35.7	%41.1	%14.8
لبنان	1997	%5.0	%12.4	%82.6	%0.0	%10.1	%29.5	%60.2	%0.2
مصر	2001	%32.0	%10.0	%58.0	%0.0	%28.1	%23.4	%48.2	%0.3
اليمن	1999	%87.8	%2.9	%9.3	%0.0	%43.1	%13.8	%43.1	%0.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003

ونلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- يعد قطاع الزراعة المشغل الرئيس بالنسبة للإناث في كل من السودان، وسوريا وفلسطين، ومصر، واليمن. ويلاحظ قلة مشاركة النساء في قطاع الزراعة في كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، وسلطنة عمان، ولبنان.
- وفيما يتعلق بقطاع الصناعة فقد تراجعت نسبة العمالة فيه بشكل عام، أما فيما يتعلق بمشاركة النساء فيعد القطاع الصناعي المشغل الرئيس لهن في تونس بخلاف الذكور، والحال في باقي الدول الأخرى المشاركة في المسح على العكس من ذلك.
- أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات، فقد شهدت نسبة العاملين فيه في الدول العربية

ارتفاعًا ملحوظًا؛ إذ ارتفعت نسبة العاملين فيه من 25% عام 1980 إلى 50% عام 2002. ويعد المشغل الرئيس للإناث في غالبية الدول العربية ومنها الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وسلطنة عمان، وفلسطين، ومصر، ولبنان.

- يلاحظ تطور واضح في توزيع القوى العاملة في القطاعات عبر ازدياد دور المرأة في المهن الحرة، والمحاماة، والهندسة، والطب، والتعليم الجامعي، وذلك من خلال تشجيع المرأة على التعليم وزيادة عدد الدورات التدريبية. كما هو الحال في لبنان، حيث نجد أن نسبة تبلغ 50% من عمل الإدارة مخصص للنساء.
- وتتركز نسبة تبلغ 88% من الإناث العاملات في سلطنة عمان في قطاع الخدمات؛ وذلك لتفضيل المرأة لها. ومن أهم هذه الخدمات: التعليم والصحة والإدارة العامة.
- تسهم المرأة السودانية في القطاع الزراعي التقليدي إسهامًا كبيرًا وهذا القطاع يمثل أكثر من 80% من القوة العاملة، وأكثر من 90% كنشاط اقتصادي.
- ويبين الجدول أن ما يقرب من نصف النساء العاملات في فلسطين يعملن في قطاع الخدمات في مجال التعليم والصحة والسكرتارية، ويعود ذلك إلى العادات الاجتماعية السائدة التي تعزز من تقسيم العمل على أساس الجنس، فنرى الميل الاجتماعي والثقافي السائد للمرأة الفلسطينية يتمركز في إطار الأعمال القريبة من وظيفتها الاجتماعية التقليدية التي تتمحور حول الأعمال المنزلية ودورها في الإنجاب وتنشئة الأطفال.
- 88% من النساء العاملات في اليمن يعملن في قطاع الزراعة والصيد.
- ويشير توزيع النساء العاملات حسب نوع النشاط الاقتصادي إلى أن أكثر من النصف يشتغلن في قطاع الخدمات، يليه القطاع الزراعي بنسبة تبلغ 58%، 32% على التوالي.

إن قوانين العمل في معظم دول المنطقة لا تميز صراحة ضد المرأة (بل تؤكد على حق المرأة في الحصول على ذات الأجر مقابل ذات العمل). إن هذه القوانين تضمن للمرأة إجازة أمومة، وتحمي المرأة من الإقصاء عن العمل حال الزواج أو الحمل. إلا أن هذه المزايا تبقى حبرًا على ورق في عدد من الدول العربية؛ لأنها نادرًا ما تطبق، وغالبًا لا تستطيع النساء الاحتجاج على الممارسات التي تعارض هذه القوانين. بالإضافة إلى وجود مجموعة من التعليمات المقيدة لعمل المرأة في بعض الدول التي تؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية في حال مخالفتها، مثل عدد ساعات العمل.

- ونلاحظ أن المرأة في لبنان لم تحظ بمراتب عالية في الوظائف العليا في الدولة، فقد حصلت على 9% فقط من هذه الوظائف. وما زال هناك فارق بين راتب المرأة وراتب الرجل، فراتب المرأة في كثير من المجالات يقارب الحد الأدنى من الأجور، وخاصة في مجال الأشغال اليدوية، والمبيعات، والتسويق، والتعليم، علماً بأن المعدل العام لراتب المرأة هو(330) دولار أمريكي شهرياً.
- ويشير مسح بيان القوى العاملة الذي أُجري عام 1996 في السودان إلى أن نسبة النساء العاملات في الخدمة العامة تبلغ 41%، ونسبة الرجال تبلغ 59%، بينما نسبة النساء بالوظائف العليا تبلغ 12.9% فقط.

مشاركة المرأة في القوة العاملة:

استطاعت الدول العربية المختارة في المسح رفع إمكانية النساء الإنتاجية وقدرتهن على جني الدخل إلى حد كبير، وذلك عبر الاستثمارات المكثفة في مجال تعليم النساء. ولكن المشاركة الضعيفة للنساء في القوى العاملة تبقى التحدي الرئيس الذي يواجه الاقتصاديات العربية حيث تعد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة 29.3% من أدنى النسب في العالم [2].

تتسبب المشاركة المحدودة للمرأة في القوى العاملة بكلفة عالية على صعيدي الاقتصاد والأسرة. حيث تُظهر الدراسات التي أجريت باستعمال الإحصاءات الأسرية أن رفع نسب مشاركة المرأة في القوى العاملة من معدلاتها الحالية إلى معدلات تتناسب مع مستوى تعليم النساء في المنطقة كفيل برفع معدل دخل الأسرة بمقدار قد يصل إلى 25%[3].

حيث نجد أن الدول كثيفة السكان الغنية بالموارد الطبيعية (الجزائر، سوريا، اليمن) تعاني من نسب أقل لمشاركة المرأة في القوى العاملة من الدول كثيفة السكان والفقيرة بالموارد (مصر، وتونس)، ومن الملاحظ أيضاً أن الزيادة المضاعفة (بمقدار مرة ونصف) في نسبة إسهام المرأة في قوة العمل كانت في دول الخليج العربي مثل: الإمارات، وسلطنة عمان، والبحرين. وبالنسبة للدول الأخرى، فقد سجل كل من فلسطين، والأردن زيادة مضاعفة في نسبة مشاركة المرأة من القوة العاملة؛ إذ بلغت 93%، 67% على التوالي. ويلي ذلك كل من الجزائر، ولبنان، ومصر بنسبة بلغت 36%، 32%، 22% على التوالي. ومن الملاحظ تراجع هذه النسبة في اليمن بمقدار 13% خلال نفس الفترة. ويبين

(2) حسب تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2002
(3) تقرير النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الفصل الثالث / البنك الدولي 2003.

الجدول رقم (2) تطور نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في البلدان المشاركة في الدراسة خلال عامي 1980-2002.

الجدول رقم (2) تطور نسبة مشاركة المرأة من القوة العاملة 1970-2002 (15 سنة فأكثر) من مجموع القوى العاملة

الدولة / السنة	1970	1980	1990	2002
الأردن	14.4	14.7	71.1	24.5
الإمارات	4	5.1	غ.م	14.8
البحرين	5	10.9	17	21.6
تونس	24	28.9	29.1	32.5
الجزائر	19	21.4	21.1	29.1
السودان	26	26.9	غ.م	30
سوريا	21	23.5	24.6	27.8
سلطنة عمان	6	6.2	13.5	14.2
فلسطين	6.4	6.4	6.6	12.36
لبنان	18	22.6	26.6	29.9
مصر	24	26.5	27.1	32.3
اليمن	25	32.5	غ.م	28.2

المصدر: منظمة العمل الدولية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004

ويلاحظ على هذا الجدول ما يأتي:

- بشكل عام، تعد نسب مشاركة النساء في سوق العمل في كل من تونس ومصر أفضل من أغلب الأسواق العربية والشرق أوسطية بنسبة بلغت 32.5%، 32.3% على التوالي.
- زيادة مشاركة المرأة من القوة العاملة في لبنان عام 2002 مقارنة مع فترة الحرب الأهلية، فقد وضعت الدولة اللبنانية بعد انتهاء الحرب بالتعاون مع المنظمات والهيئات المحلية سياسات وإجراءات لتحقيق التوازن في الإنماء، وفي الحقوق والواجبات. وأطلقت الدولة مشروعات لتمكين المرأة وتعزيز إنتاجيتها وقدرتها على التعليم والتدريب والتأهيل، وتشجيع الفتيات على الدخول إلى المعاهد والجامعات لتطوير مستوى التعليم في جميع المجالات.

- كان للإجراءات والقوانين التي اتخذتها سلطنة عمان في عقد السبعينات والثمانينات -كقانون العمل وقانون الخدمة المدنية- اللذان راعيا مبدأ العدالة والمساواة بين الذكور والإناث أثر كبير في تحفيز المرأة ورفع نسبة مشاركتها من 6% عام 1970 إلى 14.2% عام 2002 .
- يعد إسهام المرأة الفلسطينية في مجالات العمل المختلفة ضئيلة جداً، إذ بلغت حوالي 12.4% عام 2002 لكون المرأة الفلسطينية بعيدة عن العديد من الأعمال التي يمارسها الرجل مثل مشروعات البناء والنقل وبعض أنواع الصناعات.
- بالرغم مما شهدته المرأة اليمنية خلال عقود ما بعد الثورة والاستقلال من تحسن في عدة مجالات أبرزها التعليم والصحة، فإن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة لم تتم بشكل متزايد كما يجب مع مرور الزمن، وربما يعود ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وتفاقم ظاهرة الفقر- وبالذات في الريف- بالإضافة إلى ممارسات التمييز والتبعية، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي.

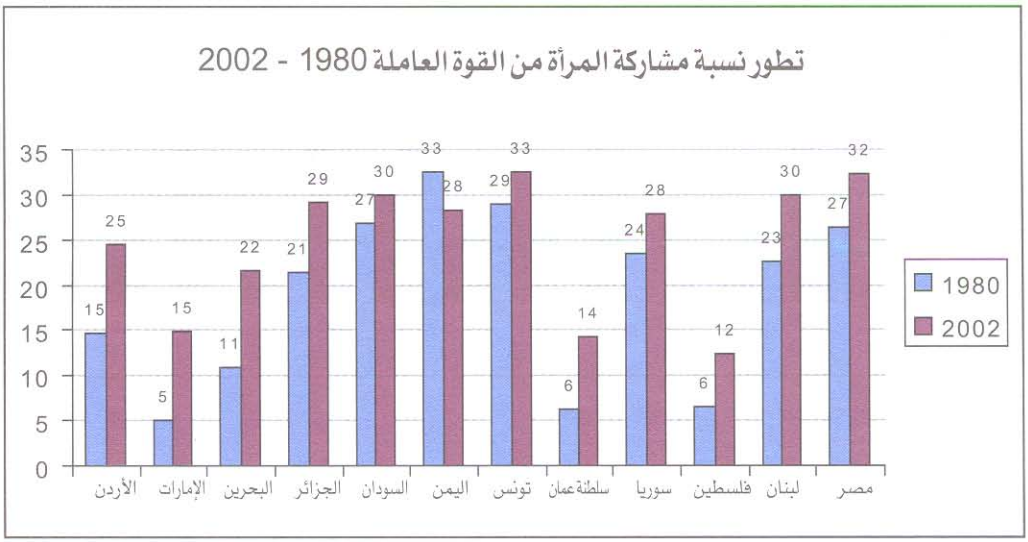

المصدر: منظمة العمل الدولية

معدل البطالة:

لقد أدى ضعف النمو الاقتصادي في العديد من البلدان العربية خلال عقد التسعينات وبداية الألفية الثانية إلى ضعف أداء سوق العمل، وعدم قدرته على استيعاب العمالة

المتزايدة: حيث تعاني معظم الدول العربية من ارتفاع معدل البطالة بشكل عام، وقد ازدادت في العقود الأخيرة.

ويتضح من خلال الشكل التالي أن **معدلات البطالة** بين الإناث قد تجاوزت معدلاتها بين الذكور في ثماني دول هي (الأردن، والإمارات، والبحرين، والسودان، وسوريا، وسلطنة عمان، وفلسطين، ومصر) وذلك وفقًا لآخر سنوات توفرت فيها البيانات. أما في كل من (تونس، والجزائر، ولبنان، واليمن) فإن معدل البطالة بين الذكور يفوق معدلها بين الإناث بنسبة بسيطة.

وفي مصر يبلغ معدل البطالة بين الإناث نحو خمسة أضعاف معدل بطالة الذكور، كما يبلغ هذا المعدل في كل من سلطنة عمان والبحرين حوالي ضعفين ونصف معدل الذكور. وفي كل من الأردن والسودان ما يقرب من ضعفي معدل الذكور.

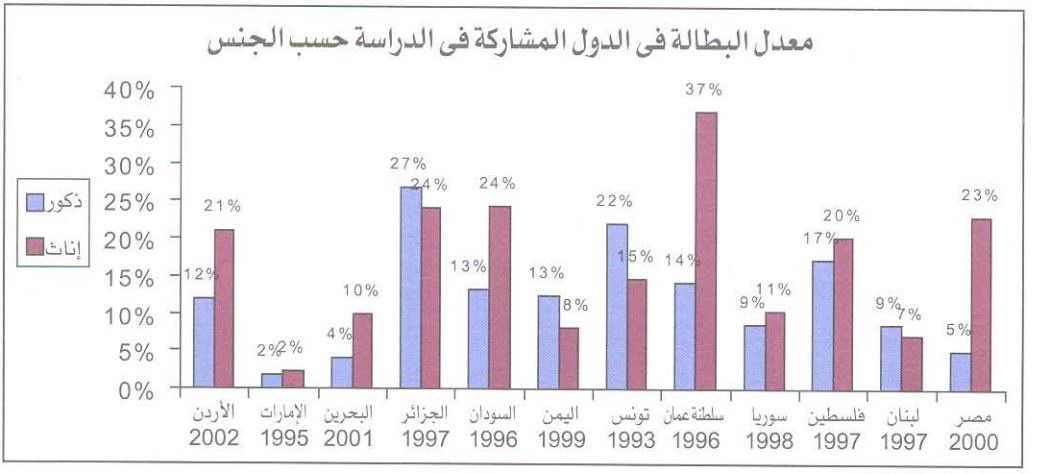

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002

ثالثًا: منهجية الدراسات المسحية:

عقدت منظمة المرأة العربية ورشة العمل التمهيدية للخبراء المرشحين للقيام بالدراسات في مدينة القاهرة خلال الفترة 28-29 نوفمبر 2004، حيث تم الاتفاق على إطار الدراسة ونوعية البيانات المطلوبة، والاستمارة الموحدة لجمع البيانات، وطريقة جمع وتحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج.

أ: أهداف الدراسات المسحية:

تهدف الدراسات بشكل أساسي إلى مساعدة منظمة المرأة العربية في رسم سياسات شاملة تهدف إلى رفع كفاءة البرامج والمشروعات المستقبلية ومجالات التعاون والتنسيق التي ترتقي بالمرأة وتمكنها اقتصاديًا، وذلك من خلال الآتي:

- التعرف على طبيعة المشروعات الحالية ومجالاتها.
- التعرف على الجهات التنفيذية والتمويلية للمشروعات الحالية.
- تحديد الفئات المستهدفة من المشروعات الحالية.
- تحديد نقاط القوة، والضعف، والتحديات التي تواجهها المشروعات الحالية من أجل تفاديها في المستقبل.
- التعرف على المشروعات الأولى بالرعاية في مختلف الدول العربية.
- الوصول إلى توصيات تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والبرامج والخطط الخاصة بالمرأة.
- استنباط مشروعات وبرامج ناجحة وجديدة تصلح للتطبيق والتنفيذ في مختلف الدول العربية.

ب: مجال الدراسة المسحية:

تحديد المجال: المشروعات التي تمت أو جاري العمل بها في النواحي التالية:

- البطالة.
- سوق العمل.
- إنتاجية المرأة.
- توليد الدخل.
- المشروعات الصغيرة.

ج: معايير اختيار المشروعات:

- أن يكون توجه المشروع عمليًا و ليس توجهًا بحثيًا أو نظريًا.
- أن يكون تمكين المرأة هدفًا رئيسًا له وليس هدفًا تابعًا.

- المدى الزمني (الفترة الزمنية للدراسة): 1995-2004، وقد تم الاتفاق على الفترة الزمنية التي تلت المؤتمر الرابع للمرأة في بكين.
- تضم الدراسة كل المشروعات التي تم ويتم تنظيمها من قبل جهات:
- حكومية.
- أهلية.
- خاصة (محلية).
- دولية/ متعددة.
- أجنبية/ ثنائية.
- جهات أخرى.
- **مجال التغطية:** جميع المناطق.
- **حجم ميزانية المشروع:** لن يتم التقيد بحجم ميزانية المشروع (مفتوح).
- **المستفيدات:** لن يتم التقيد بعدد معين من المستفيدات (مفتوح).

د: أدوات جمع البيانات:

تركزت الدراسات بشكل أساسي في جمع البيانات على أسلوب المسح، حيث شملت الاستمارة مجموعة من الأسئلة حول (بيانات المشروع، وطبيعة الجهة المنفذة، والأهداف الرئيسة والفرعية للمشروع، وأنشطة المشروع، وتصنيف الفئة المستهدفة، وطبيعة الجهة الممولة، وحجم التمويل، ونقاط القوة والضعف، والتحديات التي يواجهها المشروع، بالإضافة إلى استنباط القضايا الأولى بالرعاية في البلدان المشاركة في الدراسة). انظر الملحق رقم (2) نموذج استمارة الاستبانة.

هـ: التطبيق الفعلي لجمع البيانات:

لقد كان لورشة العمل التمهيدية أثر كبير في التزام الخبراء بالإطار العام للدراسة، وفي اتباعهم للمنهجية المتفق عليها، حيث كان أسلوب المقابلة الشخصية هو الأسلوب المتبع في تعبئة الاستبانات في جميع الدراسات باستثناء بعض الدراسات؛ حيث كان الاتصال الهاتفي هو الوسيلة المتبعة في حال بُعد الجهة المستهدفة كما هو الحال في الأردن وسلطنة عمان، أو في حال صعوبة الوصول إلى الجمعيات التي تعمل في مخيمات اللاجئين

في لبنان، والقدس في فلسطين لصعوبة الأوضاع الأمنية.

وبشكل عام فقد اتبع الخبراء تقريباً نفس الأسلوب من حيث ما يلي:

- حصر الجهات العاملة في مجال تمكين المرأة.
- تحديد البرامج والمشروعات المستهدفة.
- اختيار فريق الباحثين وتدريبهم على تعبئة الاستمارات والإجابة على كافة الأسئلة.
- القيام بالزيارات الميدانية للمشروعات.

أما فيما يتعلق بعدد الاستمارات التي تم تعبئتها في كل بلد فهي على النحو التالي:

الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السودان	سوريا	سلطنة عمان	فلسطين	لبنان	مصر	اليمن
265	89	غ.م	15	14	91	109	25	142	210	56	94

و: المعوقات التي واجهت الخبراء في جمع البيانات:

1. تحفظ بعض المؤسسات والهيئات على البيانات بحكم سريتها، وخصوصاً فيما يتعلق حجم التمويل، وقد لوحظ ذلك في كل من دولة الإمارات، وتونس، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، واليمن.
2. غياب التصنيف الإحصائي وفقاً للنوع الاجتماعي للبيانات التي تتعلق بالمرأة كما هو الحال في اليمن.
3. الصعوبة في التنسيق مع المؤسسات نفسها، أو التنسيق لمقابلة المستفيدين مباشرة، وقد لوحظ ذلك في معظم الدراسات.
4. ضيق الوقت المتاح لإجراء الدراسة كما ذكر الباحثون من البحرين، والجزائر، ومصر.
5. صعوبة تحديد المؤسسات العاملة في مجال تمكين المرأة، أو وجود تحديث للبيانات مثل: فلسطين ولبنان.
6. التردد في تعبئة الاستمارة لانعدام الثقة في الفائدة المرجوة من المسح بناء على تجارب سابقة؛ مما استوجب شروحات إضافية من قبل فريق العمل لتفسير أهمية المشروع، وبيان دور منظمة المرأة العربية الذي كان يجهله الكثيرون من المسئولين في بعض الدول مثل لبنان، أو أن هذا المسح ينفذ لأول مره كما هو في اليمن.

7. عدم وجود اتصال أو تنسيق بين الباحثين المشاركين في المشروع للتشاور حول المسوحات وتبادل الآراء والتجارب، وذلك على الرغم من الاتفاق الذي تم حول هذا الموضوع والتأكيد عليه أثناء ورشة العمل التمهيدية كما هو الحال في سلطنة عمان.
8. عدم وضوح بعض أسئلة الاستمارة بالنسبة للمبحوثين على الرغم من أن إعداد الاستمارة قد مر بمرحلة زمنية كافية، وبمشاركة الخبراء والباحثين، مما أدى إلى عدم الحصول على إجابات كافية ووافية.
9. إن الفترة الزمنية التي يشملها المسح (خلال الفترة 1995-2004) فترة طويلة واستقصاء المشروعات الاقتصادية والمعلومات الواردة في الاستمارة كانت على درجة عالية من الصعوبة.

القسم الثاني
تحليل المشروعات

يستعرض هذا القسم تحليلاً مقارنًا للوضع الراهن للمشروعات في مجال الاقتصاد في الدول الأعضاء المشاركة في مشروع الدراسات المسحية (مجالات المشروعات، ووصف طبيعة المشروعات، وطبيعة الجهات المنفذة للمشروعات، وأنشطة المشروعات، والإنجازات الفعلية للمشروعات، وتوزيع الفئات المستهدفة جغرافيًا وتعليميًا، ووظيفيًا واقتصاديًا، والجهات التمويلية، وأهداف المشروعات). ويتناول أيضا تحليلاً مقارنًا للعناصر الأساسية لمخرجات المشروعات في مجال الاقتصاد من حيث نقاط قوة وضعف المشروعات والتحديات التي تواجه المشروعات وقدرتها على الاستمرار.

مقدمة:

اعتمدت عملية تحليل الاستمارات ودراسة وضع المشروعات على البيانات المتوافرة بالدراسات التفصيلية والمتضمنة في نتائج المسح في 11 دول عربية هي (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن)، أما سلطنة عمان فقد تضمنت الدراسة شرحًا وصفيًا لطبيعة المشروعات ونتائج المسح. وكما أشرنا سابقًا، فإن أحد المعوقات التي واجهت الخبراء في عملية المسح هو وجود بعض الأسئلة غير الواضحة في استمارة التقييم، ومنها الأسئلة المتعلقة بالآتي:

- التمويل – حيث بنيت على معطيات وجود مشروعات ممولة من قبل جهة واحدة فقط ووجود مشروعات ممولة من قبل أكثر من جهة، كما ظهرت جهة إضافية تمثلت في التمويل الذاتي للمشروع، أي أن صاحب المشروع يقوم بتمويله من موارده الخاصة أو الذاتية دون الاستعانة بأية جهة ممولة، بالإضافة لعدم وضوح الجدول المتعلق بنسبة التمويل وما تعنيه مدخلات هذا الجدول – حيث لم تتوافر معلومات كاملة حول حجم التمويل ونسب توزيعه، فمعظم الإجابات كانت غير محددة.
- الفرق بين الأهداف الرئيسة والأهداف الفرعية للمشروع.
- عدد المستفيدين من المشروعات المنفذة.

وفيما يلي استعراض لأبرز النتائج التحليلية للدراسات:

أولاً: مجالات المشروعات:

بشكل عام، هناك ضعف في توجّه المرأة نحو المشروعات الصناعية والزراعية، وهو الأمر الذي يُعزى إلى طبيعة المرأة، وضعف برامج التدريب الداعمة للمشروعات الإنتاجية والصناعية. وهنا تستطيع منظمة المرأة العربية التدخل في توجيه جزء من جهودها نحو دعم برامج التدريب الداعمة للمشروعات الصناعية والزراعية وتمويلها. وللتعرف على طبيعة المشروعات في الدول المشاركة في المسح، انظر الجدول رقم (3).

وتعتبر المشروعات التي تساهم المرأة في تنفيذها في الدول العربية دعماً للاقتصادات الوطنية لهذه الدول، وجزء من الجهود التنموية فيها، حيث أنها تعمل على تحقيق إضافات إلى الإنتاج والقيم المضافة فيها، إضافة لإسهامها في توظيف جزء من العمالة المتعطلة. يضاف إلى ذلك أن مجالات هذه المشروعات تعكس وجهة الاستثمارات التي تديرها المرأة أو تنفذها في الدول العربية.

الجدول رقم (3): مجالات المشروعات في الدول المشاركة

الدولة / المجال	زراعي	صناعي	خدمي	أخرى	المجموع
الأردن	%24.4	%12.1	%31.8	%31.8	%100.1
الإمارات	%0.0	%0.0	%100.0	%0.0	%100.0
البحرين	%3.8	%29.7	%25.3	%41.2	%100.0
تونس	%38.0	%34.0	%28.0	%0.0	%100.0
الجزائر	%29.4	%41.1	%29.4	%0	%100.0
السودان	%22.1	%30.8	%26.2	%20.9	%100.0
سوريا	%18.6	%12.0	%36.4	%33.0	%100.0
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%21.8	%26.8	%35.9	%15.5	%100.0
لبنان	%6.7	%41.0	%52.4	%0.0	%100.1
مصر	%15.4	%7.7	%42.3	%34.6	%100.0
اليمن	%18.4	%9.0	%60.7	%11.9	%100.0
المجموع	%18.1	%22.2	%42.6	%17.2	%100.0

ويلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- ضعف توجه المرأة نحو المشروعات الزراعية في كل من البحرين ولبنان. ويعزى ذلك إلى قلة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وخصوصًا في المجال الزراعي في معظم دول الخليج العربي نظرًا للطبيعة الجغرافية لتلك الدول، وتفضيل المرأة مؤخرًا للمشروعات ذات الطابع الخدمي. أما في لبنان فقد يعود السبب إلى طبيعة المرأة اللبنانية وعدم الإقبال على النشاطات التي تحتاج إلى جهد كبير مثل المشروعات الزراعية.
- يلاحظ إقبال المرأة في كل من تونس والجزائر على مختلف مجالات المشروعات بشكل متقارب نسبيًا، وربما يعود ذلك إلى استعداد المرأة في تلك الدول للعمل في جميع المجالات، بالإضافة إلى توافر برامج التدريب المختلفة.
- ويلاحظ أيضا تدني مشاركة المرأة في المشروعات الزراعية في كل من الأردن والسودان وسوريا وفلسطين ومصر مقارنة بمشاركتها في المشروعات ذات الطابع الخدمي، ويعزى ذلك إلى أن الرجال في تلك البلدان لهم النصيب الأكبر من العمل في هذه المشروعات.
- عدم توجه المرأة في الإمارات للعمل في المشروعات الزراعية والصناعية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العمل في هذين المجالين ينحصر فقط على العنصر الرجالي إلى حد كبير.

وقد أظهرت نتائج المسح الشامل أن ما يزيد عن نصف هذه المشروعات كان في مجال الخدمات والمجالات الأخرى. وقد تركزت معظمها في مجال تقديم التدريب والتمويل. بينما كانت حصة المشروعات الصناعية تبلغ حوالي 22% و18% موجهة للمشروعات الزراعية، كما هو موضح في الشكل التالي:

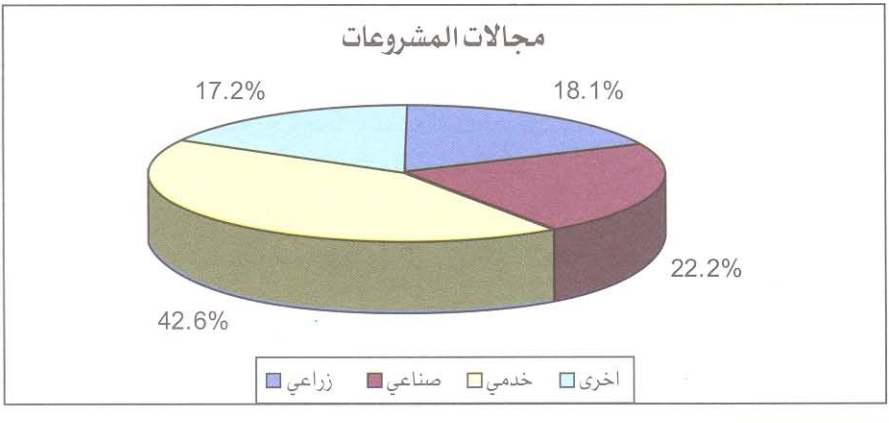

وبرغم أن غالبية المشروعات 42.6% تركزت في قطاع الخدمات لمجمل الدول العربية، إلا أن كل دولة قد حظيت بخصوصية معينة في توزيع المشروعات فيها، ففي حين نجد أن جميع المشروعات في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت في قطاع الخدمات، نجد أن 38.0% من هذه المشروعات في تونس كانت في القطاع الزراعي، في حين حظي القطاع الصناعي في الجزائر بحوالي 41.1% وفي لبنان 41.0% بما يدلل على وجود تباين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين مجمل الدول العربية انعكس بدوره على مجالات المشروعات المنفذة.

ثانياً: مدة تنفيذ ووصف طبيعة المشروعات:

تعكس مدة تنفيذ المشروعات بشكل عام ديمومتها، وبالتالي مدى الخدمات التي تقدمها للمجتمع وللاقتصاد الوطني مثلما تبّين مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، حيث تعبر المشروعات الدورية عن دوام تنفيذ المشروعات ومدى اندماجها في الاقتصاد، يضاف إلى ذلك أن تنفيذ المشروعات بشكل دوري يعبر عن طلب متزايد من قبل المستفيدين من هذه المشروعات، لذلك فهي تعكس قناعة المستفيدين بمثل هذه المشروعات واستمرار حاجة المجتمع والاقتصاد لها.

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب المشروعات الاقتصادية الموجهة للنساء -التي تنفذ حالياً أو تم تنفيذها في فترة المسح (1995-2004)- قد نمت بشكل كبير وخصوصاً بعد مؤتمر بكين، حيث شهدت هذه الفترة ازدهاراً في مشروعات المرأة، بشكل عام، وبشكل خاص مع مطلع الألفية الثانية، وتتراوح مدة تنفيذ معظم المشروعات بين العام والعامين بالمتوسط. وفيما يتعلق بطبيعة المشروع، فقد كان حوالي 49% من هذه المشروعات متكرراً، وحوالي 33% منها هي مشروعات نفذت لمرة واحدة، و18% مشروعات دورية، والجدول رقم (4) يبين طبيعة المشروعات في الدول المشاركة في المسح.

الجدول رقم (4) وصف طبيعة المشروعات					
الدولة/ طبيعة المشروع	دوري	متكرر	مرة واحدة	غير محدد	المجموع
الأردن	%9.0	%46.0	%45.0	%0.0	%100
الإمارات	%40.3	%48.6	%11.1	%0.0	%100
البحرين	%18.0	%32.0	%50.0	%0.0	%100
تونس	%7.0	%73.0	%20.0	%0.0	%100
الجزائر	%0.0	%93.7	%6.3	%0.0	%100
السودان	%29.2	%34.8	%36.0	%0.0	%100
سوريا	%31.2	%29.4	%34.9	%4.6	%100
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%17.6	%36.6	%45.8	%0.0	%100
لبنان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
مصر	%14.0	%21.0	%61.0	%4.0	%100
اليمن	%14.2	%71.1	%14.7	%0.0	%100
المجموع	%18.0	%48.6	%32.5	%0.9	%100.0

- يعتمد وصف طبيعة المشروعات بشكل أساسي على مدى أهمية هذه المشروعات في تلبية احتياجات المرأة في مجال تمكينها، بالإضافة إلى مدى اقتناع الجهات الممولة والمنفذة بجدوى هذه المشروعات في تحقيق أهدافها وتكرارها في المستقبل.
- وكذلك تعتمد طبيعة المشروعات على مجال عملها أيضًا، فنلاحظ ارتفاع عدد المشروعات المتكررة في كل من: الإمارات، وتونس، والجزائر، واليمن التي يغلب عليها الطابع الخدمي.
- ويلاحظ ارتفاع نسبة المشروعات المنفذة لمرة واحدة في كل من: البحرين، وفلسطين، ومصر بمعنى أن أغلب هذه المشروعات تبدأ وتنتهي مرة واحدة ولا تتكرر، وذلك يعود لعدد من الأسباب أهمها ارتفاع تكلفة تنفيذها، وعدم نجاح هذه المشروعات في تحقيق أهدافها وبالتالي يتجنب تكرار تنفيذها مرة أخرى.

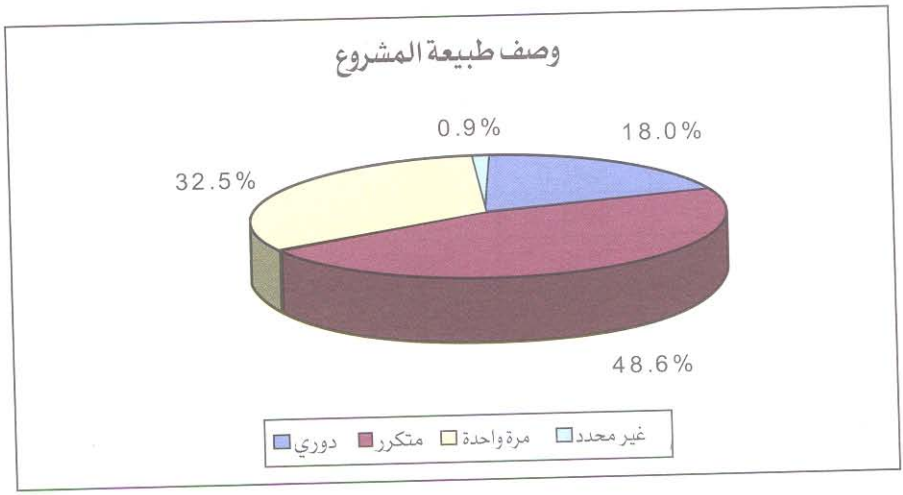

بشكل عام:

- بالرغم من ارتفاع عدد المشروعات المنفذة خلال الأعوام 2002-2004، فقد تستطيع منظمة المرأة العربية – وإيمانًا منها بأهمية دور المرأة التنموي – التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعاون مع الحكومات العربية، ومؤسسات المجتمع المدني لزيادة البرامج والمشروعات الموجهة للمرأة لتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا.
- ارتفاع نسبة المشروعات المتكررة مؤشر على الاقتناع بهذا النوع من المشروعات، ومدى أهمية هذه المشروعات في خدمة المرأة وتنميتها وتطويرها، بالإضافة إلى مدى ملاءمة هذا النوع من المشروعات لطبيعة المرأة في الدول العربية. وهنا يجب دعوة الجهات التمويلية والتنفيذية للمشروعات الناجحة وبعد التأكد من تحقيقها لأهدافها بتكرار هذه المشروعات إما في بلد أخر أو في منطقة أخرى في البلد نفسه.

ويستدل من الجدول رقم (4) أن الجزائر شهدت مشروعات متكررة بلغت نسبتها 93.7% من مجمل المشروعات ، في حين لم تشهد أي مشروعات دورية، في حين أن دولا أخرى كالأردن والسودان وفلسطين شهدت تقاربًا في نسب المشروعات المتكررة والمشروعات لمرة واحدة في كل منها، أما مصر فقد سجلت المشروعات لمرة واحدة غالبية المشروعات المنفذة 61.0%، ومن بين الدول التي سجلت نسب مرتفعة في عدد المشروعات المتكررة تونس 37.0% واليمن 71.1%.

ثالثًا: طبيعة الجهة المنفذة:

تتباين في العادة الجهات المنفذة للمشروعات المختلفة، ما بين الحكومات أو القطاع الأهلي، أو الجهات الإقليمية، أو الجهات الدولية، أو المشروعات المنفذة بشكل مشترك بين بعض أو كل الجهات السابقة. وتشير الجهات المنفذة غالبًا إلى مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وفي دعم المشروعات التنموية الخاصة بالمرأة، مثلما تشير إلى مدى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو العام ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة. كما أن بعض هذه المشروعات تنفذها جهات إقليمية ودولية وحدها أو بشراكة مع الحكومة أو القطاع الأهلي، وهذا يعكس مدى قناعة هذه الجهات بمدى الفائدة الممكن تحقيقها من تمويل أو تنفيذ هذه المشروعات أو كليهما، وكذلك المناخ الملائم في الدول المستهدفة لتنفيذها.

- أظهرت الدراسة الحالية أن الغالبية العظمى من المشروعات الاقتصادية التي تم تنفيذها كانت من خلال المؤسسات الأهلية والحكومية، وذلك بنسبة بلغت 47% و37% على التوالي. بينما وجد أن هناك 5% فقط من تلك المشروعات نفذت من خلال جهات دولية، بالإضافة إلى 1.4% منها نفذتها جهات إقليمية. والجدول رقم (5) يبين الجهات التنفيذية للمشروعات في الدول المشاركة في المسح.

الجدول رقم (5) الجهة المنفذة للمشروعات

الدولة	حكومي	أهلي	إقليمي	دولي	مشترك	المجموع
الأردن	%16.8	%77.7	%0.0	%5.5	%0.0	%100
الإمارات	%96.0	%4.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100
البحرين	%46.4	%39.3	%0.0	%3.6	%10.7	%100
تونس	%40.0	%39.0	%7.0	%7.0	%7.0	%100
الجزائر	%81.3	%12.5	%0.0	%6.3	%0.0	%100
السودان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
سوريا	%31.2	%25.7	%0.0	%5.5	%37.6	%100
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%7.1	%85.9	%1.4	%5.6	%0.0	%100
لبنان	%2.9	%96.6	%0.5	%0.0	%0.0	%100
مصر	%31.2	%47.5	%4.9	%16.4	%0.0	%100
اليمن	%21.0	%39.0	%0.0	%0.0	%40.0	%100
المجموع	%37.4	%46.7	%1.4	%5.0	%9.5	%100.0

- معظم المشروعات في كل من الإمارات، والجزائر منفذة من قبل الحكومة، وهذا يدل على اهتمام الحكومات في كلتا الدولتين بتنمية المرأة وتأهيلها نتيجة ضعف مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية في تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرأة؛ لعدم وجود شراكة حقيقية وعلاقات تواصل بين القطاع الخاص والحكومات. وعلى العكس من ذلك، فإن الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية (القطاع الأهلي) تلعب دورًا كبيرًا في كل من الأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر. وهذا يؤكد مدى فاعلية القطاع الأهلي وكفاءته في تلك الدول في تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرأة، ورغبة الجهات التمويلية في التعامل مع هذا القطاع. ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع يحظى بدعم كبير من الحكومة في كل من لبنان والأردن.
- ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه المشروعات قد تقوم بتنفيذها جهات تجمع أكثر من صفة لطبيعتها.

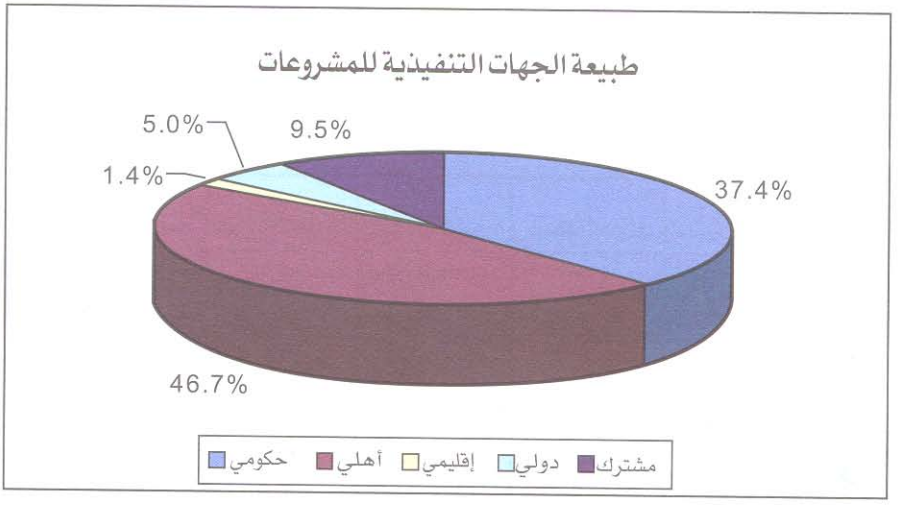

ويمكن الاستنتاج من الجدول رقم (5) الدور الكبير الذي تقوم به الحكومة في كل من الإمارات والجزائر في تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرأة، فقد بلغت نسبة ما نفذته الحكومة في كل منها 96.0% و81.3% من مجمل المشروعات المنفذة في كل منهما على الترتيب، وقد كان ذلك على حساب مساهمة الجهات الإقليمية والدولية. بينما كان دور القطاع الأهلي الأبرز في لبنان 96.6% وفلسطين 85.9% والأردن 77.7%، أما الجهات الدولية فقد نفذت أعلى نسبة من المشروعات في مصر 16.0% ثم تونس

7.0%. ومن الملاحظ أن التنفيذ المشترك كان الأعلى في اليمن بنسبة 40.0% ثم في سوريا بنسبة 37.6%.

بشكل عام: نستطيع الجزم من خلال المعطيات السابقة أنه يوجد نقص في المشروعات المنفذة على المستوى الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى ضعف القطاع الأهلي في عدد من البلدان العربية في تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرأة.

رابعاً: أنشطة المشروعات:

إن الأنشطة التي تستهدفها المشروعات المنفذة، تشير إلى نوعية هذه المشروعات والفئات المستهدفة منها من جهة، وإلى حاجة المجتمعات والاقتصادات الوطنية من جهة أخرى، وتعكس أيضًا الشوط الذي قطعته بعض المجتمعات باتجاه تحقيق تنمية مستدامة، أو النمط الاقتصادي الذي لا تزال يعيشه بعضها الآخر. فقد يعكس تركيز نشاط هذه المشروعات في الخدمات الاجتماعية إلى استمرار حاجة المجتمع إلى الخدمات الضرورية، أما تركز نشاطها في تقديم القروض، فقد يعبر عن أزمة مالية تعانيها الفئات المستفيدة ليس لأغراض الاستهلاك بالضرورة، بل لإقامة المشروعات الإنتاجية أيضًا. كما أن استهداف المشروعات للتدريب والتأهيل يعبر عن الاستثمار في رأس المال البشري الذي تتحقق أهدافه في المدى المتوسط والطويل غالبا، وإن تباين تركز المشروعات بين أنشطة مختلفة ليعبر عن اختلافات بين الدول والمجتمعات بالضرورة، فمن المتوقع مثلا أن لا تتركز أنشطة المشروعات على المساعدات المالية في الدول النفطية مثلا.

- لقد وجد ما نسبته 7% من المشروعات تمارس أنشطة أخرى غير المذكورة في الاستمارة، وأن ما نسبته 6% منها تمارس أكثر من نشاط واحد كما هو موضح في الجدول رقم (6)، وقد تبين كذلك أن غالبية المشروعات تركز على تدريب المرأة العربية وتأهيلها بنسبة 33%، يليها بعد ذلك أنشطة تقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات الفنية وتقديم القروض بنسبة 15% لكل منهم تقريبًا. ومن الملاحظ أن هذه الأنشطة تدل على أن معظم المشروعات تصطبغ بصبغة المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم (6) أنشطة المشروعات								
الدولة / النشاط	خدمات اجتماعية	تقديم قروض	مساعدات فنية	مساعدات مالية	تدريب وتأهيل	أخرى	كل الأنشطة	المجموع
الأردن	%21.0	%17.0	%11.0	%4.0	%20.0	%27.0	%0.0	%100
الإمارات	%16.0	%0.0	%26.0	%6.0	%52.0	%0.0	%0.0	%100
البحرين	%17.3	%3.8	%21.1	%9.7	%48.1	%0.0	%0.0	%100
تونس	%18.0	%14.0	%22.0	%8.0	%23.0	%15.0	%0.0	%100
الجزائر	%21.4	%9.5	%14.3	%26.2	%27.7	%0.0	%0.0	%100
السودان	%9.1	%51.9	%5.7	%6.0	%15.6	%11.7	%00.0	%100
سوريا	%18.7	%0.0	%0.0	%0.0	%4.4	%7.7	%69.2	%100
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%20.2	%14.5	%18.4	%10.1	%28.5	%8.3	%0.0	%100
لبنان	%6.7	%3.5	%3.1	%8.7	%78.0	%0.0	%0.0	%100
مصر	%17.0	%26.0	%18.0	%4.0	%24.0	%11.0	%0.0	%100
اليمن	%3.0	%24.6	%27.4	%6.5	%38.5	%0.0	%0.0	%100
المجموع	%15.3	%15.0	%15.2	%8.1	%32.7	%7.3	%6.3	%100.0

- من الملاحظ أن معظم المشروعات تمارس أكثر من نشاط واحد أو كل الأنشطة كما هو الحال في سوريا.
- تتعدد أنشطة المشروعات في الدول المشاركة في المسح، ولكن معظم الدول تركز في أنشطتها على التدريب والتأهيل من أجل بناء قدرات المرأة وتمكينها لدخول سوق العمل، مثل: الإمارات، والبحرين، والجزائر، واليمن، وتونس، وفلسطين، ولبنان.
- أما في السودان ومصر فيحتل نشاط تقديم القروض المرتبة الأولى عن باقي الأنشطة، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة في النهج التنموي الحديث.
- بالرغم من أن أغلب المشروعات تركز على تدريب المرأة العربية وتأهيلها من أجل تمكينها اقتصاديًا فإن إسهامها في النشاط الاقتصادي ما زال محدودًا مما يدعو إلى إعادة النظر في طبيعة هذه البرامج ومدى ملاءمتها للمرأة العربية.

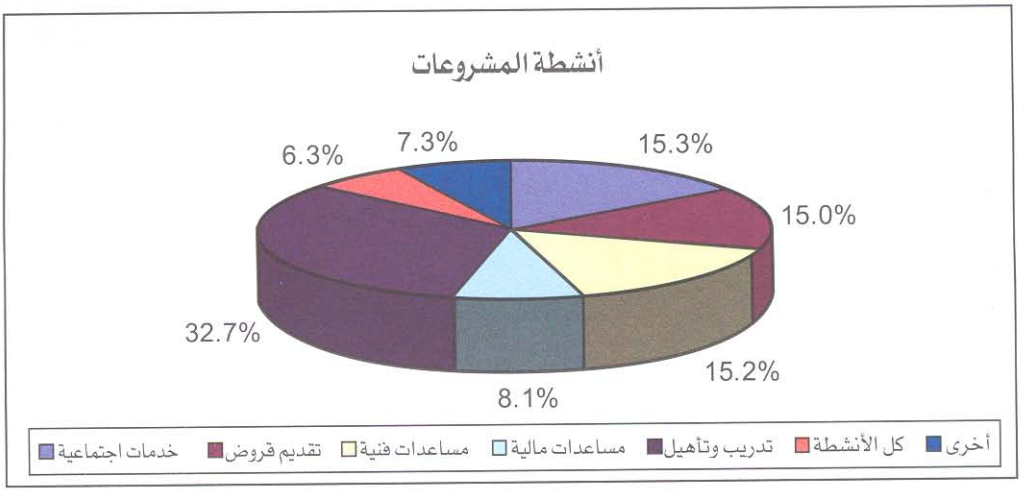

وباستعراض متمعن للجدول رقم (6) نجد أن السودان تتركز فيها 51.9% من الأنشطة الموجهة لتقديم القروض، في حين لم تبلغ نسبتها في البحرين سوى 3.8%، بشكل يعكس تباين الظروف المالية والاقتصادية بين بعض البلدان العربية، وبالمقابل نجد أن سوريا لم تكن فيها أي مشروعات موجهة للمساعدات الفنية، في حين أن الجزائر تحتل المركز الأول عربيا في ذلك، حيث بلغت نسبة المشروعات الموجهة للمساعدات الفنية 26.2% وهذا يدل بشكل أو بآخر على درجة التنمية البشرية التي تتفاوت بين الدول العربية ، ويتأكد ذلك من استعراض نسب المشروعات الموجهة نحو التدريب والتأهيل، حيث نجدها منخفضة جداً في سوريا 4.0%، ومرتفعة للغاية في لبنان 78.0% والإمارات 52.0%.

خامساً: الإنجازات الفعلية للمشروعات:

تعبر نسب الإنجاز الفعلي للمشروعات عن درجة نجاح هذه المشروعات وتحقيقها لأهدافها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اختلاف نسب الإنجاز في أنشطة بعينها يعكس درجة التركيز على هذه الأنشطة والذي يعود في المقام الأول إلى حاجة كل دولة إلى مشروعات محددة في أنشطة دون غيرها؛ فمثلا نجد أن البلدان ذات المؤشر المتواضع في التنمية البشرية تعمل على استقطاب وتنفيذ مشروعات في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل، وتعمل أيضًا على متابعة تنفيذها بما يحقق إنجازًا ملحوظًا فيها، في حين أن الدول التي تفتقر للتمويل الكافي لإطلاق المشروعات تعمل على استقطاب المشروعات الخاصة بالمساعدات المالية.

- ويتضح من الجدول رقم (7) أن الإنجازات الفعلية لهذه المشروعات تركزت حول تقديم الخدمات الفنية والمالية وتقديم القروض بنسبة بلغت 29%، والتدريب والتأهيل بنسبة 32%.

الجدول رقم (7) الإنجازات الفعلية للمشروعات

الدولة	خدمات	تدريب	تدريب وخدمات	أخرى	غير محدد	المجموع
الأردن	%71.0	%29.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0
الإمارات	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البحرين	%19.0	%57.0	%0.0	%24.0	%0.0	%100.0
تونس	%31.0	%38.0	%0.0	%31.0	%0.0	%100.0
الجزائر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	%35.2	%12.5	%22.7	%29.6	%0.0	%100.0
سوريا	%21.0	%21.0	%50.0	%1.0	%7.0	%100.0
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%3.5	%49.3	%0.0	%47.2	%0.0	%100.0
لبنان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
مصر	%45.5	%47.7	%0.0	%0.0	%6.8	%100.0
اليمن	%37.9	%33.9	%0.0	%28.2	%0.0	%100.0
المجموع	%29.3	%32.0	%8.1	%17.9	%1.5	%100.0

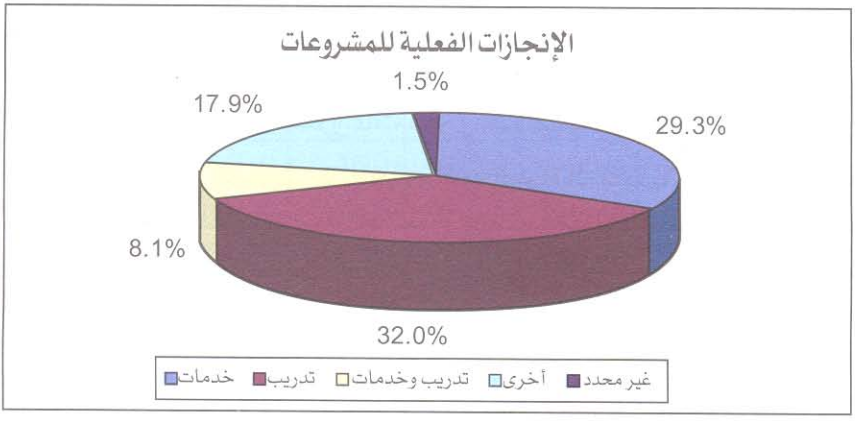

- عكست الإنجازات الفعلية للمشروعات الموضحة في الشكل أعلاه أنشطتها في كل الدول، ويلاحظ أن التدريب والتأهيل والتشغيل بالإضافة إلى تقديم الخدمات بالنسبة للمؤسسات التي تعنى بالمرأة تعد من الأنشطة المهمة التي يمكن تحقيقها وتعود بالفائدة الملموسة على المرأة العربية وتمكينها اقتصاديًا.

ويلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسب الإنجاز في المشروعات تعكس طبيعة الاقتصادات العربية وخصوصية كل منها، فنجد في الأردن مثلا أن نسب الإنجاز كانت الأعلى في قطاع الخدمات (71.0%) وهي نسبة قريبة من مساهمة هذا القطاع في الإنتاج والتوظيف الكليين، في حين نجد نسبة إنجاز هذا القطاع هي النسبة الأدنى في فلسطين (3.5%). أما فيما يخص التدريب فكانت نسبة الإنجاز في مشروعاته هي الأعلى في البحرين (57.0%) والأدنى في السودان (12.5%). ويلاحظ أيضًا أن بعض البلدان حققت نسبًا مرتفعة إلى حد بعيد في كلا المجالين مثل مصر وتونس واليمن، وهذا يشير إلى تركيز هذه البلدان على المشروعات في المجالات كافة، والناجم عن حاجة حقيقية قائمة لهذه المشروعات.

سادسًا: تصنيف الفئات المستهدفة من المشروعات:

إن الحكم على مدى نجاح المشروعات الخاصة بالمرأة وتحقيقها لأهدافها لا يمكن حسمه بشكل مطلق وفقًا لمقياس كلي واحد، بل يتحقق ذلك من خلال دراسة تفصيلية للفئات والمناطق الجغرافية التي استهدفتها هذه المشروعات، توضح التأثير الإيجابي لهذه المشروعات في المستهدفين منها على اختلافاتهم من حيث التعليم والحالة الوظيفية

والاقتصادية والاجتماعية. بشكل يؤدي في النهاية إلى معرفة مدى تحقيق هذه المشروعات لأهدافها وخصوصيات كل منطقة وكل مشروع، وهذا يؤدي إلى الاستفادة من تجارب بعض المشروعات القائمة في مشروعات أخرى مستقبلية.

لتحديد المجالات التي يمكن أن تتبناها منظمة المرأة العربية للنهوض بالمرأة وتمكينها من خلال تحليل الفئات المستهدفة لهذه المشروعات، فقد تم تصنيف الفئات المستهدفة للمشروعات جغرافيًا، وتعليميًا، ووظيفيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا، وذلك لوضع تصور عن جدوى المعايير التي وضعت لتنفيذ المشروعات على مستوى الموقع الجغرافي، التعليم للفئات المستهدفة، بالإضافة إلى الحالة الوظيفية والاقتصادية والاجتماعية:

1/6 تصنيف الفئات المستهدفة جغرافيًا:

- بالرغم من أن 13% من الاستمارات التي تم تحليلها لم تحدد أماكن الفئة المستهدفة في المشروعات، فإن المناطق الريفية تحظى بالنصيب الأكبر، حيث شكلت ما نسبته 31%. وقد أظهرت النتائج أن حوالي 22% من هذه المشروعات كانت موجّهة للنساء اللواتي يعشن في الحضر، بينما لم تتجاوز المشروعات الموجهة للنساء في البادية 4%. ومن الملاحظ عدم وجود آلية واضحة في معظم الدول لتوجيه المشروعات التنموية الموجهة للنساء في مناطق كل دولة. والجدول رقم (8) يبين توزيع المشروعات جغرافيًا في الدول المشاركة بالمسح.

الجدول رقم (8) تصنيف الفئات المستهدفة جغرافياً							
الدولة / المنطقة	ريف	حضر	بادية	منطقة	كل المناطق	غير محدد	المجموع
الأردن	%35.0	38.0	%12.0	%15.0	%0.0	%0.0	%100.0
الإمارات	%15.1	%47.3	%2.1	%35.5	%0.0	%0.0	%100.0
البحرين	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0	%100.0
تونس	%48.0	%38.0	%0.0	%14.0	%0.0	%0.0	%100.0
الجزائر	%5.0	%5.2	%5.0	%5.3	%79.0	%79.0	%99.5
السودان	%30.0	%38.9	%0.0	%23.3	%7.8	%0.0	%100.0
سوريا	%25.6	%14.7	%0.0	%0.0	%59.0	%1.0	%100.3
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%36.7	%24.3	%16.4	%22.6	%0.0	%0.0	%100.0
لبنان	%36.2	%0.0	%0.0	%32.9	%0.0	%31.0	%100.1
مصر	%51.5	%20.6	%5.9	%2.9	%4.4	%14.7	%100.0
اليمن	%57.0	%17.0	%0.0	%0.0	%26.0	%0.0	%100.0
المجموع	%30.9	%22.2	%3.8	%13.8	%16.0	%13.3	%100.0

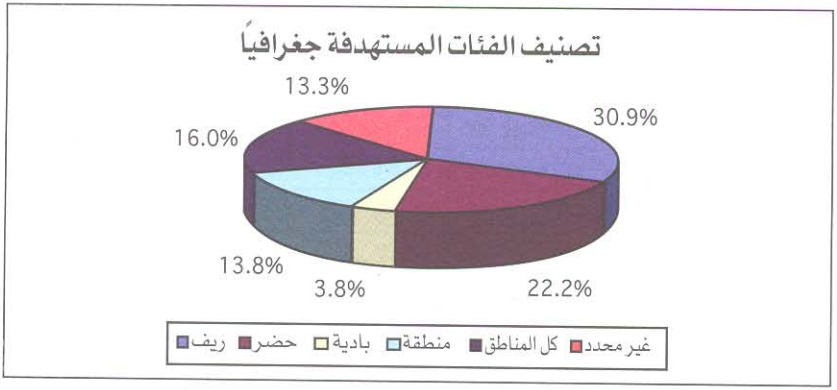

- قد يختلف التوزيع الجغرافي للسكان من دولة إلى أخرى؛ مما أثّر على النتائج المذكورة أعلاه، ولكن نلاحظ بشكل عام أن التوزيع الجغرافي ليس هو العامل الأساسي في توجيه المشروعات الخاصة بالنساء.
- لا تعكس النسبة العالية للمستهدفات الريفيات واقع انتشار مشروعات التمكين الاقتصادي للنساء في اليمن؛ لأن أكثر من نصف عدد المشروعات الممسوحة تتوزع

على أربع محافظات فقط ضمن برامج تشرف عليها منظمة كير العالمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن توزيع الفئات المستهدفة جغرافيًا يشير إلى مدى انتشار خدمات المشروعات في مناطق الدول العربية المختلفة، كما يشير إلى الطبيعة الجغرافية لهذه الدول ما بين ريف وحضر وبادية، فمثلا نجد أن غالبية المشروعات تتركز في المناطق الريفية في كل من اليمن (57.0%) ومصر (51.5%) وتونس (48.0%) في حين نجد أن (47.0%) من المشروعات في الإمارات تركزت في المناطق في المناطق الحضرية، ونجد أن أقل نسبة لتركز المشروعات في الحضر هي في الجزائر (5.2%)، كما شهدت الجزائر أعلى نسبة من مجمل المشروعات لمصلحة كافة المناطق (79.0%).

6 /2 تصنيف الفئات المستهدفة تعليميًا:

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (9) أن ما يقرب من ثلثي المشروعات موجهة لفئة النساء غير المتعلمات، وفئة النساء الحاصلات على شهادة الثانوية أو أقل، تليها في الأهمية الحاصلات على التعليم الجامعي بنسبة بلغت 17%.

الجدول رقم (9) تصنيف الفئات المستهدفة تعليميًا

الدولة / المستوى التعليمي	جامعة	ثانوية أو اقل	غير متعلمة	غير محدد	كل المستويات	المجموع
الأردن	%27.0	%46.0	%27.0	%0.0	%0.0	%100.0
الإمارات	%28.2	%42.2	%29.6	%0.0	%0.0	%100.0
البحرين	%6.7	%16.7	%0.0	%76.6	%0.0	%100.0
تونس	%15.0	%41.0	%44.0	%0.0	%0.0	%100.0
الجزائر	%32.4	%35.3	%32.4	%0.0	%0.0	%100.0
السودان	%21.3	%37.4	%32.5	%0.0	%8.8	%100.0
سوريا	%0.0	%11.9	%11.9	%0.0	%76.1	%99.9
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%25.7	%43.6	%30.7	%0.0	%0.0	%100.0
لبنان	%1	%24.0	%61.0	%14	%0.0	%100.0
مصر	%8.2	%23.3	%32.9	%19.2	%16.4	%100.0
اليمن	%16.9	%34.0	%49.1	%0.0	%0.0	%100.0
المجموع	%16.6	%32.3	%31.9	%10.0	%9.2	%100.0

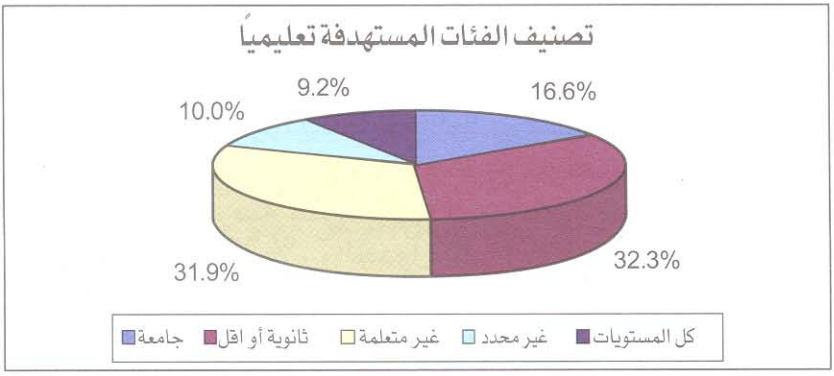

يعود التركيز على الفئات غير المتعلمة من النساء إلى الأسباب التالية:

- استهداف الجهات التمويلية والتنفيذية لهذه المشروعات لهذه الفئة تحديداً كان نتيجة لارتفاع معدلات البطالة فيها، بهدف رفع مهاراتها وتنمية فرصها في سوق العمل.
- طبيعة المشروعات المنفذة لا تحتاج إلى مستويات تعليم عالية بقدر حاجتها إلى الخبرة والممارسة والرغبة في النجاح، باستثناء بعض المشروعات التي تتطلب حصول المستفيدة على شهادة الثانوية على الأقل مثل دورات الكمبيوتر.
- استهداف جزء من المشروعات النساء الحاصلات على التعليم الجامعي لتأهيلهن في مجال الإدارة والتسويق، أما الجزء الآخر المستهدف فقد يكون بطريقة غير مقصودة وهو أن هؤلاء النساء غير عاملات ويرغبن من الاستفادة من المشروعات الموجهة لهن حتى ولو أخفين حقيقة حصولهن على التعليم الجامعي.

وبالإمعان في الجدول رقم (9) نجد أن غالبية الفئات المستهدفة تعليمياً جاءت لمجمل الدول العربية لمصلحة من هن بمستوى الثانوية فما دون (32.3%) ولغير المتعلمات (31.9%)، غير أن هذه النسب شهدت تبايناً واضحاً بين الدول العربية، فنجد أن نسبة المستهدفات من الجامعيات كانت الأعلى في الجزائر (32.4%) والأدنى في سوريا والتي لم تشهد أي مشروعات تستهدف الجامعيات. أما من يحملن الثانوية العامة فما دون، فكانت نسبتهن الأعلى في الأردن (46.0%) والأدنى في سوريا (11.9%)، في حين شكلت الفئات المستهدفة من غير المتعلمات النسبة الأعلى في لبنان (61.0%) والأدنى في سوريا أيضاً (11.9%)، وهو ما جعل نسبتها هى الأعلى على كل المستويات (76.1%).

3/6 تصنيف الفئات المستهدفة وظيفياً:

اذا استبعدنا ما نسبته 10% من المشروعات التي تستهدف المرأة بغض النظر عن حالتها الوظيفية، فإن ما يقارب 45% من المشروعات تستهدف المرأة العاطلة عن العمل، وهذا مؤشر جيد يدل على توجيه جزء كبير من المشروعات نحو الفئات الأقل حظًا في الحصول على فرصة عمل. ويليها المشروعات الخاصة بالمرأة التي تعمل لحسابها الخاص بنسبة 22%. والجدول رقم (10) والشكل التالي يبينان ذلك.

الجدول رقم (10) تصنيف الفئات المستهدفة وظيفياً

الدولة / العمل	تعمل- خاص	تعمل- للغير	لا تعمل	كل الحالات	غير محدد	المجموع
الأردن	%49.0	%18.0	%33.0	%0.0	%0.0	%100.0
الإمارات	%25.3	%27.4	%47.3	%0.0	%0.0	%100.0
البحرين	%0.0	%0.0	%40.0	%0.0	%60.0	%100.0
تونس	%43.0	%21.0	%36.0	%0.0	%0.0	%100.0
الجزائر	%33.3	%12.5	%54.2	%0.0	%0.0	%100.0
السودان	%13.7	%6.8	%53.4	%26.1	%0.0	%100.0
سوريا	%9.1	%11.0	%29.4	%46.8	%3.7	%100.0
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%37.0	%24.9	%38.1	%0.0	%0.0	%100.0
لبنان	%6.7	%4.3	%80.5	%0.0	%8.6	%100.1
مصر	%11.5	%4.9	%29.5	%32.8	%21.3	%100.0
اليمن	%17.7	%34.3	%48.0	%0.0	%0.0	%100.0
المجموع	%22.2	%15.0	%44.5	%9.6	%8.5	%100.0

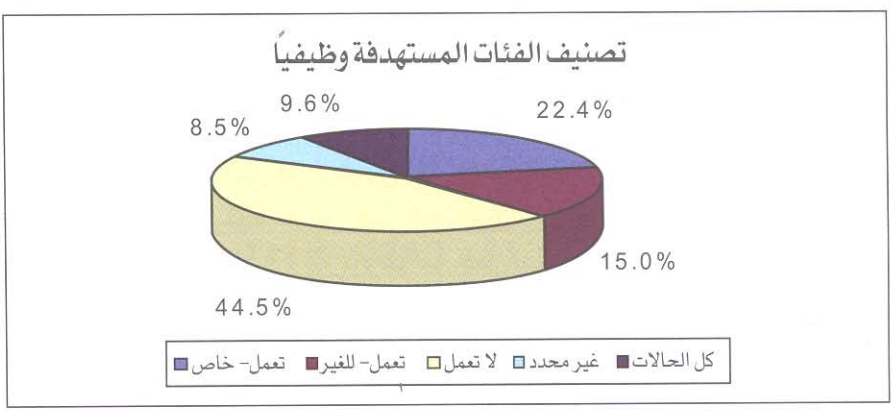

- يلاحظ أن جميع الدول المذكورة في الجدول أعلاه استهدفت في مشروعاتها بشكل أكبر فئة النساء التي لا تعمل عن باقي التصنيفات، باستثناء الأردن وتونس اللتان ركزتا أولاً على فئة النساء التي تعمل بشكل خاص، ثم على فئة التي لا تعمل. وقد يعود السبب في ذلك إلى ما يلي:

■ بالنسبة للمشروعات المنفذة في الأردن وتونس، تم توجيه جزء لا بأس به إلى فئة النساء التي تمتلك مشروعًا خاصًا بها، بهدف تنميته وتوسعته لزيادة دخلها وتوظيف نساء جدد لديها. بالإضافة إلى رغبة بعض الجهات التمويلية في تمويل مشروعات قائمة وناجحة عن البدء بمشروعات جديدة.

■ أما بالنسبة لباقي الدول، فقد استهدفت مشروعاتها فئة النساء العاطلة عن العمل لما لهذه الفئة من أهمية في محاربة الفقر والبطالة.

ويشير الجدول رقم (10) إلى تصنيف الفئات المستهدفة وظيفياً، وفيما يحتل الأردن المركز الأول في الإناث اللاتي يعملن في مشروعاتهن الخاصة بهن وبلغت نسبتهن 49.0% من مجمل المشروعات، وكانت نسبة من يعملن للغير هي الأعلى في اليمن 34.3%. أما نسبة من لا يعملن فقد بلغت في لبنان 80.5%. وتعكس هذه النسب اختلافات نوعية في المشروعات التي تستهدف المرأة عبر الدول العربية، فمنها ما يركز على المتعطلات بالدرجة الأولى كما هو حال لبنان، ومنها ما يركز على العاملين والمتعطلين في الوقت ذاته، وقد يعكس هذا الحالة الوظيفية للقوى العاملة في الدولة بشكل عام.

4/6 تصنيف الفئات المستهدفة اجتماعيًا:

يوضح الجدول رقم (11) إن أغلب المشروعات المنجزة موجهة لكافة فئات النساء سواء كن متزوجات، أو غير المتزوجات، أو مطلقات، أو أرامل، حيث بلغت نسبتها 23%، وأن حوالي 18% من المستفيدات كن من النساء المتزوجات، وهو الأمر الذي يعكس سعي نسبة كبيرة من النساء إلى توفير الدخل لأفراد أسرهم، بينما كانت نسبة تبلغ حوالي 14% موجهة للنساء غير المتزوجات، و10% للأرامل و9% للنساء المطلقات.

الجدول رقم (11) تصنيف الفئات المستهدفة اجتماعياً							
الدولة / الحالة الاجتماعية	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير متزوجة	كل الحالات	غير محدد	المجموع
الأردن	%39.0	%15.0	%20.0	%26.0	%0.0	%0.0	%100.0
الإمارات	%30.5	%22.9	%21.2	%25.4	%0.0	%0.0	%100.0
البحرين	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0	%100.0
تونس	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0	%100.0
الجزائر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	%99.5
السودان	%30.3	%1.3	%3.9	%13.2	%51.3	%0.0	%100.0
سوريا	%0.9	%1.8	%0.0	%10.1	%85.3	%1.8	%100.3
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%31.0	%22.5	%24.3	%22.2	%0.0	%0.0	%100.0
لبنان	%12.0	%0.5	%3.0	%11.4	%73.0	%0.0	%100
مصر	%10.0	%1.7	%3.3	%5.0	%50.0	%30.0	%100.0
اليمن	%25.4	%24.8	%24.5	%25.3	%0.0	%0.0	%100.0
المجموع	%17.9	%9.1	%10.0	%13.9	%26.0	%23.2	%100.0

كما يوضح الجدول أن غالبية النساء المستهدفات من المشروعات هن من المتزوجات كما في حالة الأردن 39.0% بعكس سوريا مثلا والتي لم تتجاوز فيها هذه النسبة 0.90% أما نسبة المشروعات التي استفادت منها مطلقات، فكانت النسبة الأعلى في اليمن 24.8%. وبالنسبة للأرامل، احتلت اليمن أيضًا المرتبة الأولى 24.5% وفلسطين المرتبة الثانية 22.5%. أما غير المتزوجات فتحققت النسبة الأعلى منهن ممن استفدن من المشروعات في الأردن 26.0%. وقد يعكس ذلك حاجة مختلف شرائح المرأة العربية إلى مثل هذه المشروعات وكذلك نسب وجود كل شريحة في المجتمعات العربية.

الرسم التوضيحي التالي يظهر توزيع المشروعات حسب الحالة الاجتماعية للمرأة علمًا بأن 26% من المشروعات غير محددة.

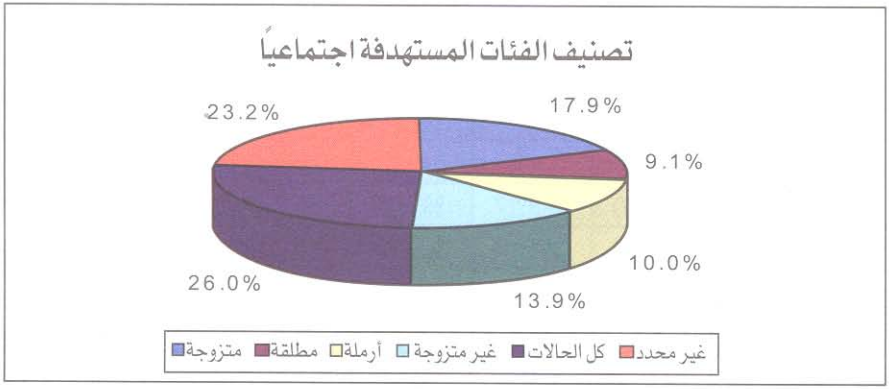

5/6 تصنيف الفئات المستهدفة اقتصادياً:

ويتضح من خلال النتائج أن أكثر الفئات استهدافًا من حيث الحالة الاقتصادية هن السيدات الفقيرات وذلك بنسبة 47% ثم السيدات ذوات الحالات المتوسطة الدخل بنسبة 21%، ولم تستطع النتائج تحديد الفئات المستهدفة اقتصاديًا لما نسبته 19% من المشروعات، بالإضافة إلى عدم توافر بيانات لسبع دول في هذا التصنيف. والجدول رقم (12) يبين تصنيف الفئات المستهدفة اقتصاديًا.

ويتبين أيضًا من الجدول رقم (12) أن كل المشروعات في السودان استهدفت المرأة الفقيرة مقابل 10.8% في الإمارات، أما متوسطات الدخل فكانت نسبة المستهدفات منهن الأعلى في الإمارات 57.8%، بينما شملت المشروعات كل فئات الدخل في كل من سوريا وفلسطين ولبنان واليمن، وهذا يدلل على اختلافات في طبيعة هذه المشروعات وموازناتها والأهداف التي أطلقت من أجلها.

الجدول رقم (12) تصنيف الفئات المستهدفة اقتصادياً						
الدولة / الحالة الاقتصادية	فقيرة	متوسطة الدخل	جيد	جميع الحالات	غير محدد	المجموع
الأردن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الإمارات	%10.8	%57.8	%27.7	%0.0	%3.7	%100.0
البحرين	%0.0	%20.0	%0.0	%0.0	%80.0	%100.0
تونس	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الجزائر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0
سوريا	%42.2	%12.8	%3.7	%6.4	%34.9	%100.0
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%43.0	%42.0	%0.0	%15.0	%0.0	%100.0
لبنان	%74.3	%7.1	%0.0	%18.6	%0.0	%100.0
مصر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
اليمن	%64.7	%4.5	%0.0	%13.9	%16.9	%100.0
المجموع	%47.9	%20.6	%4.5	%7.7	%19.4	%100.0

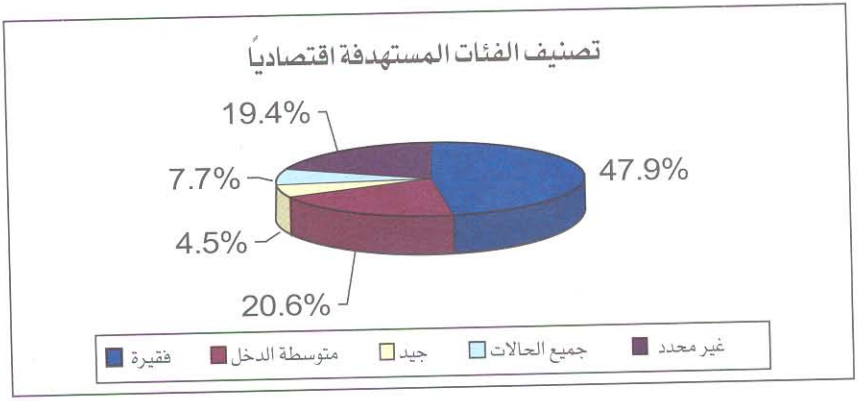

بشكل عام، نلاحظ أن الفئات المستهدفة من معظم المشروعات المنفذة أختيرت ضمن معايير مستوى التعليم والحالة الوظيفية والاقتصادية، وبغض النظر عن الحالة الاجتماعية والموقع الجغرافي كما هو موضح سابقاً. ولكن يبقى العامل الأساسي في تحديد ذلك هو اتجاهات الجهات المانحة والمنفذة للمشروعات وأهدافها.

سابعاً: طبيعة الجهات التمويلية:

تتعدد طبيعة الجهات الممولة للمشروعات التي تستهدف المرأة في الوطن العربي، وهي تعكس مدى الحاجة المادية إلى تمويل خارجي، ومدى وجود شراكات حقيقية مع جهات إقليمية ودولية. وبرغم حاجة أي مشروع إلى عنصر التمويل، إلا أن اختلاف مصدره يعبر عن طبيعة هذا المشروع وامتداده والفئات المستفيدة منه، وربما الشروط التي قد يضعها بعض الممولين على طريقة تنفيذ بعض المشروعات أو الفئات المستهدفة منها. غير أن مسألة التمويل الخارجي لأي مشروعات إنما تعبر عن مدى نجاح أي بلد في استقطاب تمويل من الخارج لتنفيذ مشروعات تكون بحاجة إليها، ويعكس بالتالي مدى انفتاحها على العالم الخارجي.

- من الواضح من الجدول رقم (13) أن هناك اعتماداً واضحًا على التمويل المحلي، حيث شكل ما نسبته 63%، يليه التمويل من الجهات الدولية بنسبة 22%. أما التمويل من الجهات الإقليمية فلم يتجاوز 2% من إجمالي التمويل. وهذا يظهر ندرة المشروعات الممولة من قبل الجهات الإقليمية. أما فيما يتعلق بطبيعة التمويل المحلي فمعظم الدراسات المسحية لم تتمكن من الإجابة عليه نظرًا لحساسية السؤال حيث يعد هذا الأمر سريًا عند معظم الجهات المنفذة للمشروعات.

الجدول رقم (13) طبيعة الجهات التمويلية

الدولة	محلية	إقليمية	دولية	أكثر من جهة	غير محدد	المجموع
الأردن	%78.0	%3.0	%19.0	%0.0	%0.0	%100.0
الإمارات	%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0
البحرين	%95.0	%4.0	%1.0	%0.0	%0.0	%100.0
تونس	%60.0	%5.0	%35.0	%0.0	%0.0	%100.0
الجزائر	%93.8	%0.0	%6.2	%0.0	%0.0	%100.0
السودان	%75.8	%1.1	%9.9	%13.2	%0.0	%100.0
سوريا	%44.0	%0.0	%18.4	%37.6	%0.0	%100.0
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	%38.8	%2.1	%41.5	%17.6	%0.0	%100.0
لبنان	%60.0	%1.5	%38.5	%0.0	%0.0	%100.0
مصر	%36.7	%5.0	%56.7	%0.0	%1.7	%100.0
اليمن	%8.8	%0.0	%11.0	%80.2	%0.0	%100.0
المجموع	%62.8	%2.0	%21.6	%13.5	%0.2	%100.0

ويوضح الجدول رقم (13) القدرة التمويلية المحلية للدول العربية ومدى تباينها، كما يعكس مدى نجاح هذه الدول في استقطاب التمويل لإطلاق هذه المشروعات، فنجد أن تمويل هذه المشروعات كان من مصادر محلية بالكامل في الإمارات، فيما كانت نسبة التمويل المحلى هي الأدنى في اليمن 8.8%، وربما يعبر ذلك عن القدرات الاقتصادية والتمويلية المتباينة للدول العربية. ويبدو من الجدول تواضع دور الجهات الإقليمية في تمويل المشروعات في كل الدول العربية، أما الجهات الدولية فقد كان تمويلها يشكل 56.7% من المشروعات في مصر مقابل 1% في البحرين، في حين أن اليمن اعتمدت على أكثر من جهة للتمويل أكثر من غيرها من الدول العربية الأخرى.

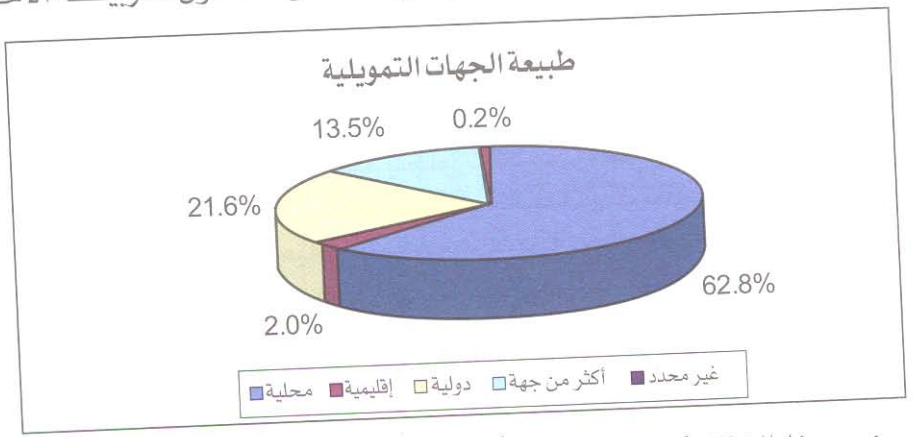

- يوضح هذا الشكل أن هناك اعتماداً كبيراً (بنسبة تزيد عن 75%) على التمويل المحلي في كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والسودان، ويعتمد التمويل المحلي بشكل كبير على الحكومة ثم القطاع الأهلي والخاص. مما يدل على اهتمام حكومات هذه الدول بتمويل المشروعات الهادفة لتمكين المرأة اقتصادياً. ويلاحظ أيضاً إسهاماً جيداً للتمويل الدولي في كل من فلسطين، ولبنان، ومصر.

ثامناً: أهداف المشروعات:

تختلف الاقتصادات بشكل عام والعربية منها بشكل خاص في طبيعة احتياجها للمشروعات الاقتصادية المختلفة في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وفي مدى إسهامها في التوظيف الكلي أو في تحقيق أهداف اجتماعية اقتصادية (Socio-Economic) كالحد من الفقر وتمكين المرأة. وعادة ما تستجيب الجهات الممولة محلية كانت أم خارجية إلى الحاجات الحقيقية للمجتمعات أو الاقتصادات

وخاصة في الدول النامية. ففي الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة يتم فيها إقامة المشروعات التي تستهدف التشغيل وسوق العمل ودفع العوامل المتعلقة بالإنتاجية. أما في الدول التي هي بحاجة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانها وخاصة المرأة، فتعمل على إقامة المشروعات التي تستهدف المرأة أكثر من غيرها والتي تنتهي بتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وزيادة نسب مشاركتها في النشاط الاقتصادي.

وفي بيان الأهداف الرئيسة والفرعية للمشروعات وجد أنها إلى حد ما متشابهة ومتقاربة. وقد بينت نتائج المسح أن أغلب المشروعات تهدف أساساً إلى تحقيق واحدٍ من أهم الأهداف التي قامت من أجلها، هو تمكين النساء من العمل، وكسب المال، وخلق فرص عمل لهن من خلال التدريب وبناء قدراتهن (بنسبة 31%)، وكما هو موضح من الجدول رقم (14) فإن من بين أهداف المشروعات أيضاً الحد من مشكلة الفقر وتحسين مستوى معيشتهن (بنسبة 15%).

الجدول رقم (14) الأهداف الرئيسة للمشروعات

الدولة	التشغيل	سوق العمل	إنتاجية المرأة	توليد الدخل	المشروعات الصغيرة	الفقر	تمكين المرأة	أخرى	المجموع
الأردن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الإمارات	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البحرين	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	73.0%	27.0%	100.0%
تونس	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	32.0%	28.0%	40.0%	100.0%
الجزائر	34.7%	0.0%	20.4%	16.3%	14.3%	14.3%	0.0%	0.0%	100.0%
السودان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
سوريا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
سلطنة عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	0.0%	0.0%	0.0%	6.1%	2.5%	26.7%	50.8%	13.9%	100.0%
لبنان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
مصر	5.0%	25.9%	26.6%	30.9%	11.5%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
اليمن	8.1%	0.0%	5.3%	3.6%	5.9%	16.4%	31.8%	28.9%	100.0%
المجموع	8.0%	4.3%	8.7%	9.5%	5.7%	14.9%	30.6%	18.3%	100.0%

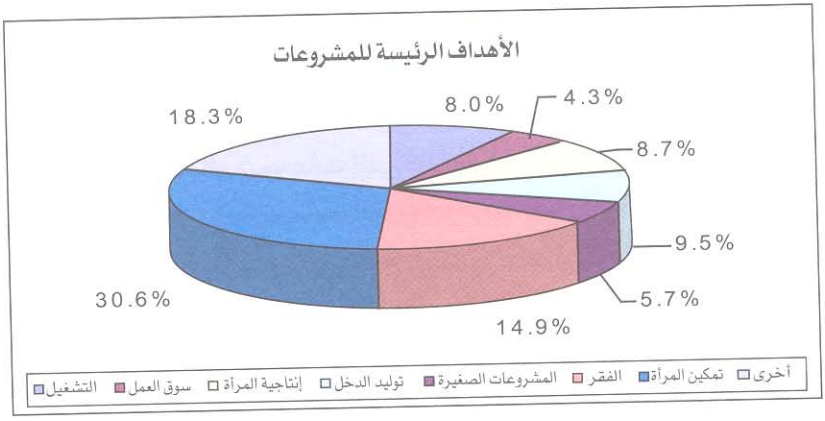

وكان من بين الأهداف الرئيسة الأخرى التي تكررت -ولكن بنسب ضئيلة- تعزيز المشروعات المولدة للدخل وتعزيز إنتاجية المرأة (بنسبة 10% و9% على التوالي). بالإضافة إلى أهداف أخرى مختلفة ومتنوعة (بنسبة 22%).

ونلاحظ من الجدول أيضا أن أهداف المشروعات تركزت في الجزائر بالدرجة الأولى 34.7% على التشغيل، وفي مصر على سوق العمل 25.9% وعلى إنتاجية المرأة 26.6% وعلى توليد الدخل 30.9%. أما محاربة الفقر، فقد كان التركيز منصبا عليه في المشروعات المنفذة في تونس 32.0% وفلسطين 26.7%. أما الأهداف الاجتماعية المرتبطة بالمشروعات كتمكين المرأة، فكانت نسبتها الأعلى في البحرين 73.0%، ثم في فلسطين 50.8%، وكل ذلك يدل على أن أهداف المشروعات ما هي إلا انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الدول.

تاسعاً: تحليل مقارن للعناصر الأساسية لمخرجات المشروعات في مجال الاقتصاد:

إن توضيح مدى نجاح أو إخفاق أي مشروع لابد أن يستند إلى تقييم موضوعي له وفقا لمعايير محددة تعتمد لهذه الغاية. وتستند عملية التقييم عادة إلى معايير كمية تتمثل في عدد المستفيدين من المشروع وتطور أعدادهم عبر الزمن. وتستند كذلك إلى معايير نوعية تتعلق بطريقة واجراءات وتفاصيل تنفيذ المشروع ، إضافة إلى ضمان نوعية الخدمات التي يقدمها مستقبلاً وقدرته على الاستدامة بما يحقق الأهداف المنوطة به، وخاصة في مرحلة ما بعد التأسيس. وإذا كان قياس الأبعاد الكمية يسيرا، فإن قياس الجوانب النوعية يعد أمراً شديد الصعوبة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية

المتغيرة، فمثلاً قد يتغير الحكم على نجاح أي مشروع وتحقيقه لأهدافه في حالة تغير جوهري في السياسة الخارجية للبلد الذي يحتضن هذا المشروع أو في حالة حدوث أزمة اقتصادية فيه.

1/9 عدد المستفيدين:

نلاحظ من خلال الدراسات المسحية التفاوت الكبير في الأعداد المستهدفة من مشروع لأخر؛ ويعود ذلك إلى التباين الكبير في الدراسات من حيث اختيار عينة المشروعات وحجمها وطبيعتها، وحجم التمويل والجهة المنفذة، والأسلوب الذي انتهجه الباحثون في تقييم المشروعات ودراستها. فبالإضافة إلى المستفيدين غير المباشرين، فقد أوجزت بعض الدراسات أعداد المستفيدين بشكل مباشر من المشروعات.

ويبين الجدول رقم (15)، على سبيل المثال، عدد المستفيدين من المشروعات التي تم مسحها في كل من: الأردن، والبحرين، والسودان، وسوريا، وفلسطين، واليمن.

الجدول رقم (15) عدد المستفيدين

الدولة	عدد المشروعات	عدد المستفيدين (بالألف)
الأردن	-	300
البحرين	18	18
السودان	75	32.214
سوريا	-	242
فلسطين	142	59
اليمن	-	219

وللحكم بشكل دقيق على نجاح هذه المشروعات، لابد من قياس عدد المستفيدين إلى متغيرات أخرى، كعدد السكان مثلاً، أو عدد المشروعات المنفذة، أو رؤوس الأموال الممولة لهذه المشروعات، وذلك لتفادي وجود خصوصيات مميزة لكل دولة عربية.

ولا شك في أن هذه المشروعات قد أسهمت وبشكل كبير في توفير دخل دائم للمستفيدين وتحسين مستوى معيشتهم وأفراد عائلاتهم، والحد من معدلات البطالة والفقر.

2/9 نقاط القوة للمشروعات:

تتلخص أهم نقاط القوة للمشروعات الموجهة للمرأة في الدول العربية بشكل عام على النحو التالي:

- توافق طبيعة المشروعات وأهدافها مع احتياجات المجتمع المحلي، حيث هدفت المشروعات بشكل أساسي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للنساء (توفير فرص عمل جديدة للنساء، وزيادة دخول المستهدفات، والمساعدة في التخفيف من الفقر).
- تنفيذ المشروعات كان بالتعاون مع الجمعيات الأهلية مما يعد من عوامل نجاح للمشروعات من خلال تنمية المهارات الإدارية والمالية، والحصول على العديد من الخدمات، وخلق روح المنافسة ورفع قدرات أصحاب المشروعات.
- ملاءمة مخرجات التدريب لسوق العمل، وحصول النساء غير العاملات على تدريب يساعدهن على العمل، واختيار موضوعات تدريبية تُلائم احتياجات النساء.
- بدء الاعتماد على التمويل الذاتي للمشروع.
- الرغبة القوية للنساء في العمل.
- نجاح أعداد كبيرة من المتدربات في فتح مشروعات خاصة بهن.
- المساعدة على تحقيق اكتفاء ذاتي في أوساط الفقراء.
- التزام النساء نحو المشروعات، وخصوصًا التزامهن بسداد القروض.
- معظم المشروعات هي مشروعات قابلة للتنفيذ والتعامل مع المرأة من خلال منظومة متكاملة، وكثير من تلك المشروعات يقدم خدماته في مواقع المستفيدين.

وقد رأينا ذكر بعض نقاط القوة للمشروعات المنفذة في بعض الدول العربية من أجل الاستفادة منها والرجوع إليها في حال تعميم التجربة على دول أخرى، ومنها ما يلي:

- الدور الايجابي لبعض الجمعيات الأهلية في لبنان التي حلت محل الدولة في كثير من المجالات أو نسقت مع الحكومة اللبنانية لتنفيذ مشروعات إنمائية للمرأة، حيث واصلت حث الحكومة على القيام بالتزاماتها الاجتماعية و الاقتصادية والإنمائية، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية عبر التمويل، وهذا الدور كان له أثر كبير في نجاح معظم المشروعات المنفذة من خلالها.

- وفي مصر، كان لتفعيل دور الجمعيات النسائية في التمكين الاقتصادي للمرأة والعمل على حل مشكلة الداخلات إلى سوق العمل من خلال تقديم القروض الدوارة لشباب الخريجين وتطوير النظام التعليمي غير النظامي وغير النمطي بما يتناسب مع طبيعة الملتحقات، وتبنى نشر مفهوم النوع الاجتماعي والثقافي، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال تقديم بعض الخدمات كدور الحضانة العامة، كل هذا يعد من عناصر القوة لبعض المشروعات.
- ما نسبته 26% من القائمين على المشروعات الممسوحة في فلسطين عد أن تلبية حاجيات المجتمع المحلي وخدمة النساء من أهم نقاط القوة لكونها تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بينما عد 22% منهم أن من أهم نقاط القوة هو توافر فرص عمل لكثير من النساء.
- زيادة انتساب المرأة إلى الجمعيات ومشاركتها في العمل التنموي وترسيخ قيم المشاركة والمسئولية أسهم بشكل كبير في نجاح المشروعات في تونس. حيث إن 30% من المشروعات الممسوحة رأت أن هدف تمكين المرأة هو أبرز نقاط قوة المشروعات.

3/9 نقاط الضعف للمشروعات:

- افتقار المرأة للأساليب الإدارية المتعددة، وضعف القدرات والمهارات الترويجية والإعلامية.
- عدم توافر كادر تدريبي بكفاءات وخبرات ملائمة.
- عدم وجود متابعة وتقييم لمعظم المشروعات المنفذة، وإن وجد في جزء بسيط منها إلا أنه لا يوجد آليات ووسائل للاستفادة من مخرجات عملية المتابعة والتقييم وتعميم النتائج على باقي المشروعات.
- صعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة، وعدم وجود معارض ومنافذ تسويقية بصورة منتظمة.
- الموروثات الاجتماعية نحو المرأة.
- قلة الموارد المالية، بالإضافة إلى عدم وفاء الجهات التمويلية بوعودها وتأخر التمويل.
- في مجال الخدمات الإقراضية: (طلب ضمانات تفوق قدرات الفقراء، غياب ضمانات

قانونية تكفل استعادة القروض، تأخر المستفيدين عن سداد القروض في وقتها، وصعوبة استعادتها، صغر حجم القروض).

- عدم تنوع منتجات المشروعات بصورة تنافسية.
- خضوع إدارة المشروع لأكثر من جهة للتمويل.
- ضعف الدور الإعلامي في الإعلان عن برامج المؤسسات ومشروعاتها وآلية الاستفادة منها من جانب، وإبراز المشروعات الناجحة كقصص نجاح ليتم الاستفادة منها من جانب أخر.

4/9 التحديات التي تواجه المشروعات الموجهة للنساء:

تواجه معظم المشروعات الموجهة للنساء في الدول العربية **تحديات عامة** من أهمها ما يلي:

- ضعف الجانب التمويلي.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البرامج والمشروعات.
- النظرة الاجتماعية السلبية السائدة لعمل المرأة، وتعد التقاليد الاجتماعية من الأمور التي تعوق التحاق فئة كبيرة من الإناث بأنشطة هذه المشروعات وتهمش دور المرأة في مشروعات التنمية بصفة عامة.
- ضعف الجانب التسويقي.
- البيروقراطية والإطار التشريعي والقانوني واللوائح والقوانين المنظمة لتنفيذ المشروعات.
- تواجه بعض النساء - وخصوصًا النساء المتزوجات- تحديات في مجال القروض من حيث استغلال القرض في مجالات غير التي خصص من أجلها، إما بإرادتهن أو بضغوط من أزواجهن؛ مما يؤدي إلى عجزهن عن الالتزام بتسديد القرض في الموعد المحدد وفشل معظم مشروعاتهن.

وتواجه بعض الدول **تحديات خاصة** بها منها ما يلي:

- عدم وجود أماكن تدريب متخصصة في بعض الدول مثل الإمارات.
- سوء الإدارة في بعض الجمعيات التي تترأسها نساء يفتقرن إلى الإدارة الجيدة،

وكذلك يفتقرن إلى روح المبادرة و التجديد -مثل الحال في لبنان-. وكذلك تواجه المرأة في بعض القطاعات الإنتاجية اللبنانية تحديات خارجية مثل المضاربة الأجنبية في صناعة الألبسة الجاهزة وعجز كثير من المؤسسات عن مجاراة التطورات التكنولوجية نظراً لعدم توافر رأس المال الكافي. بالإضافة إلى حرمانها من العديد من الامتيازات، مثل: الضمان الاجتماعي، وكافة أنواع التأمين على الحياة.

- قلة توافر الخدمات الأساسية المهمة اللازمة لإنجاح المشروعات، وتعرض بعض المناطق لاضطرابات داخلية كان من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الموجهة للمرأة في السودان.
- الأوضاع السياسية الصعبة من احتلال، وإغلاق، وتجريف للأراضي والمباني والمنشآت كانت من أكبر التحديات التي تواجه المشروعات في فلسطين، حيث عبّر ما نسبته 38% من القائمين على المشروعات عن كونها أهم التحديات. يليها بعد ذلك بنسبة 25% تحدي الأوضاع الاقتصادية السيئة وارتفاع الأسعار، ومن ثم بلغ تحدى وجود صعوبة في تسويق المنتجات نسبة 9%.
- 57% من المشروعات الممسوحة في تونس رأت أن التحديات التي تواجه المشروعات تكمن في تمكين المستفيدين وتنمية معارفهم (عدم توافر وسائط النقل، وصعوبة خروج المرأة من البيت، وصعوبة تطبيق قوانين الجهة الأجنبية الممولة).

5/9 الاستدامة:

تواجه معظم المؤسسات التنموية الحكومية أو الخاصة مشكلة في استدامة المشروعات؛ مما أثر سلباً على ثقة الجهات التمويلية في استمرارية دعم مثل هذه المشروعات، ولم توضح الدراسات المسحية مدى استدامة البرامج والمشروعات بكافة مجالاتها وأنشطتها بشكل دقيق، ولكن الملاحظ أن التمويل الذاتي للمشروعات المدروسة لم يتجاوز 2% من إجمالي المشروعات، وهذا يشير بصورة أو بأخرى إلى أن معظم المشروعات لم تتمكن من الوصول إلى الاستدامة المالية أو التشغيلية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف التي تعانيها معظم المشروعات والمتمثلة في مشاكل الإدارة ونقص المتابعة والتقييم للمشروعات للوقوف على الانحرافات وتصحيحها، وعدم وجود قنوات تسويقية - وخصوصاً للمشروعات الصغيرة - وعدم وجود استراتيجية لإشراك أو نقل ملكية أو إدارة المشروع للمجتمع المحلي فيها سوف يزيد من فرصة استدامة المشروعات.

القسم الثالث
رؤية مستقبلية

مقدمة:

تستند التوصيات الآتية على نتائج الدراسات المسحية، وآراء الخبراء المشاركين في هذه الدراسات. وتهدف إلى مساعدة الباحثين والمخططين ومتخذي القرارات في منظمة المرأة العربية في رسم سياسات شاملة تهدف إلى رفع كفاءة البرامج والمشروعات المستقبلية ومجالات التعاون والتنسيق التي ترتقي بالمرأة وتمكنها اقتصاديًا.

1. المجالات الاقتصادية الأولى بالرعاية في المستقبل:

لقد لوحظ من خلال المسح تدني مشاركة النساء في قطاعات الزراعة والصناعة، ويعود ذلك إلى التحولات الهيكلية في اقتصاديات الدول العربية. حيث تتميز مشروعات القطاع الزراعي والصناعي الموجهة للنساء -وخصوصًا مشروعات التصنيع الغذائي، والحرف اليدوية، والخياطة والتطريز، والصناعات الخفيفة- بأنها مهن سهلة تتقنها المرأة كما أنها لا تستلزم رأس مال واستثمارات كبيرة، وإنما يمكن للمرأة أن تمارسها في منزلها.

ويجب التركيز في المستقبل على هذه القطاعات بوصفها القطاعات الإنتاجية التي تشغل أكبر نسبة عمالة وتحقق مردودًا مستديمًا وتساعد النساء على اتخاذ القرار والتحكم في المردود المادي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة، وخصوصًا في المناطق الريفية، من أجل تحسين المستوى المعيشي لشرائح النساء الأكثر فقرًا، حيث تعاني النساء الريفيات من عدم المساواة في الحصول على الفرص المتاحة للنساء القاطنات في الحضر نفسها.

2. الفئات الأولى بالرعاية في المستقبل:

بالرغم من أن نتائج المسوحات بينت أن جزءًا لا بأس به من المشروعات تم توجيهه إلى فئات غير محددة سواء اقتصاديًا، أو تعليميًا، أو وظيفيًا، أو اجتماعيًا، فإنه بشكل عام تم توجيه معظم المشروعات إلى الفئات الفقيرة اقتصاديًا، وغير المتعلمة، أو الحاصلة على الحد الأدنى تعليميًا، والعاطلة عن العمل وظيفيًا، والمتزوجة اجتماعيًا. ويجب في المستقبل الاستمرار في هذا التوجه مع التركيز على الأسر الأكثر حاجة، وخاصة الأسر التي لا عائل لها، والتي تتلقى دعمًا ومساعدات شهرية من الجمعيات والهيئات الخيرية، وذلك من أجل رفع المستوى المادي لهذه الأسر.

3. أهم الإضافات المقترحة على المشروعات المنفذة:

- تطوير المشروع والتوسع في تقديم المنتجات والخدمات.
- التركيز على الجانب العملي فيما يتعلق بالمشروعات والبرامج المتعلقة بالتدريب.
- تحسين نوعية التدريب المقدم.
- توسيع منطقة تنفيذ المشروع ليشمل شريحة أوسع من النساء.
- ضرورة القيام بدراسات الجدوى التسويقية للمشروعات.
- التنسيق بين المشروعات القائمة.
- تكثيف التغطية والحملات الإعلامية للمشروعات.
- تبادل الخبرات باستمرار (منتديات- شبكة إلكترونية- لقاءات دورية).
- زيادة الجانب التسويقي وتحسينه (مراكز للعرض، التدريب، الجودة).

4. المشروعات المستقبلية الأولى بالرعاية:

تتفق جميع الدراسات على أن المشروعات الإنتاجية تأتي في المرتبة الأولى بالرعاية؛ لما لها من أهمية في تمكين المرأة، من خلال توفير فرص عمل لها، وتوليد دخل لتحسين مستوى معيشتها وزيادة إنتاجيتها. وبالدرجة الثانية تأتي برامج رفع القدرات المؤسسية لعمل المرأة (إشراك المرأة في خطط التنمية، والتدريب والتأهيل، وتشريع قوانين خاصة لحماية المرأة العاملة).

وفيما يلي ملخص لبعض ما ذكر في الدراسات المسحية من مشروعات وبرامج وأفكار تعد ذات أولوية في الدول المشاركة في المسح:

الأردن:

- المشروعات الإنتاجية الرائدة في السوق المحلية التي تفتقر إليها العديد من الأسواق كمشروع المطبخ الإنتاجي ومشروع "ازدهار"، بالإضافة إلى مشروعات التدريب والتأهيل التي تعمل على زيادة إنتاجية المرأة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية وبخاصة في مجال إدارة المشروعات الصغيرة المنتجة.

الإمارات:

- تنمية المهارات القيادية لدى المرأة، وذلك ببذل المزيد من الجهد والسعي الدؤوب لتحقيق أفضل النتائج في هذا الخصوص.
- معالجة مشكلة البطالة من خلال تأهيل الخريجات وإعدادهن للوظيفة في القطاعين العام والخاص.

البحرين:

- توفير فرص عمل (تدريب المرأة على مهارات متخصصة ومطلوبة في سوق العمل، مشروعات خلق فرص عمل في القطاعات غير الاعتيادية).
- معالجة تحديات تسويق منتجات المرأة (مشرع إنشاء أسواق جديدة لتسويق منتجات الأسر الفقيرة، مشروع فتح أسواق شعبية).
- الدعم المؤسسي لعمل المرأة (إشراك المرأة بشكل فاعل في التنمية الشاملة، مشاركة المرأة في وضع السياسة العامة في مجالات التدريب، تشريع قوانين خاصة لحماية المرأة العاملة).

تونس:

- العناية بالفئات الاجتماعية التي تثقل أوضاعها السيئة كاهل المرأة كالمسنين والعاطلين عن العمل والفتيات المنقطعات عن التعليم، والقيام بالدراسات، والعناية بالموارد الطبيعية والبنية الأساسية. وقد أشار إلى هذا الموضوع نسبة بلغت 40% من المشروعات الممسوحة. في حين ذكرت 24% من المشروعات أن من القضايا الأخرى الجديرة بالمواجهة هي تنمية القدرات في مجال العمل الاجتماعي والتسويق.

الجزائر:

- مشروعات تعالج قضايا المرأة على المدى القصير (المشروعات التي تعمل على توفير فرص التشغيل للمرأة مثل دور الحضانة ومشروعات توفير وسائط النقل والتي تعمل في نفس الوقت على تخفيف معاناة المرأة، سواء من الجانب النفسي، أو من حيث الجهد الذي يستلزم أن تبذله لرعاية أسرتها).
- مشروعات تعالج قضايا المرأة على المدى الطويل (تدعيم المشروعات القائمة حاليًا التي تعالج مشاكل المرأة في المناطق النائية والفقيرة التي تواجه معوقات في الإنجاز).
- إنشاء مراكز لتسويق المنتجات.

السودان:

- الاهتمام بالمشروعات التي تحد من الفقر، وترفع مستوى معيشة المرأة العائدة إلى المناطق التي عانت من الحروب والنزاعات؛ وذلك لأهمية هذه المشروعات في تعزيز دور المرأة في تحقيق السلام والتنمية وتمكينها من التمتع بحقوقها في المساواة والعدالة.

سوريا:

- تنفيذ برامج متخصصة لمحو الأمية الثقافية والتكنولوجية للمرأة بما يتفق واحتياجات سوق العمل لزيادة الإنتاجية وتوفير القدرة التنافسية للمرأة كمستخدم للتقنيات الحديثة.
- كما أن المشروعات الخاصة بالتسويق والقروض الصغيرة، ومشروعات المنتجات الغذائية والخدمات الفندقية، تعد أيضاً من المشروعات الأولى بالمواجهة في الجمهورية العربية السورية حيث يمكنها أن تحقق مبدأ التمكين الاقتصادي للمرأة السورية.

سلطنة عمان:

- الاهتمام بالمشروعات الحرفية واليدوية، كذلك دعم دور المرأة في الأنشطة السياحية.

فلسطين:

- بينت نسبة بلغت 29% من القائمين على المشروعات أن أهم المشروعات الأولى بالرعاية هي المشروعات التي تخلق فرص عمل للنساء خاصة وللشباب عامة، ويليها في ذلك نسبة بلغت 21% بينت ضرورة العمل على تطوير المشروعات التجارية الصغيرة وفتح مشروعات جديدة للتنمية والحد من البطالة الموجودة، ثم طلب ما نسبته 13% إقامة المشروعات الإنتاجية كالخياطة والتطريز.

لبنان:

- إنشاء التعاونيات الزراعية، والتدريب على العمل، واعتماد تقنيات جديدة للتعليب وذلك في المجالات التالية على سبيل المثال:
- في مجال الصناعات الغذائية، يمكن للمرأة عقد اتفاقات مع الاستهلاكيات لتأمين الأطعمة الجاهزة للبيع بشكل مستمر. فهذه المبادرة ستؤمن فرص عمل للمتدربات،

وستسهل حياة المرأة العاملة، وتخفف أعباء عملها وتؤمن احتياجاتها المنزلية.

- في مجال تنسيق الأزهار، حيث يمكن للجمعيات السعي إلى عقود مع شركات تنظيم الأعراس لإشراك المتدربات في المساعدة في المناسبات والاحتفالات المهمة.
- في مجال الأشغال اليدوية على الجمعيات التعاون مع البلديات، وشركات الهندسة والديكور لفتح المجال أمام النساء للإسهام في تزيين المناسبات والأبنية والمحال والشقق السكنية. وعبر هذه المبادرة بإمكان النساء استخدام مهارتهن بشكل دائم، وتوسيع نطاق عملهن. فالرسم على الزجاج و صنع الفسيفساء يستخدمان لتزيين المعابد والحدائق العامة والأبنية الحكومية.
- التدريب على الصناعات الصغيرة والحرفية: صناعية الحلوى، المناحل، تربية المواشي والدواجن، التدبير المنزلي.

مصر:

- برامج تدريبية لتفعيل دور المرأة في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام.
- العمل على تنمية مهارات العاملات بالقطاع الخاص على وجه الخصوص.
- العمل على تنمية قنوات الاتصال بين المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة والكبيرة من خلال مراكز اتصال.
- العمل على تنمية كوادر محلية من الإناث لاستمرار عملية تدعيم المشروعات الصغيرة وذلك من خلال دعم الأنشطة التدريبية للمهارات وتشجيع التنمية المؤسسية.
- نشر الصناعات الزراعية كثيفة العمالة كالصناعات الغذائية، صناعة الغزل والنسيج والملابس، صناعة الأخشاب.

اليمن:

- المشروعات المدرة للدخل.
- مشروعات الإقراض متناهي الصغر.
- مشروعات حفظ الأطعمة.
- مشروعات تطوير الصناعات اليدوية: كالنحت، والخزف، والخياطة، والتطريز....إلخ.
- مشروعات تربية المواشي.
- مشروعات تجارية لبعض الخدمات الحديثة.

5. الخلاصة:

- تعد إنتاجية المرأة في البلدان العربية متدنية نظرًا لوجود بعض العوائق الاجتماعية والظروف الحياتية القاسية، وغياب الكثير من التشريعات التي تساعد المرأة على المشاركة بفعالية والإسهام في بناء المجتمع.
- وعلى الرغم من التغيرات التي شهدها الإسهام الاقتصادي للمرأة وخاصة في طبيعة الأعمال والمهن فإن هذا الإسهام لا يزال دون المستوى المطلوب؛ حيث تتعدد الأسباب التي تحول دون الإسهام الاقتصادي للمرأة، ومن بين هذه الأسباب:

  - عدم قدرة أسواق العمل العربية على تشغيل كل القوة العاملة من الإناث.
  - تدني أجور النساء مقارنة بأجور الرجال؛ فغالبًا ما تشغل النساء وظائف متدنية الرتبة تتصف بمحدودية المزايا.
  - نقص التعليم والتدريب والمهارات لدى الإناث بشكل عام، وإن وجدت تلك المهارات فإنها تكون غير ملائمة لاحتياجات سوق العمل. وبشكل خاص قلة الوعي والتدريب الموجه للمرأة في مجال المشروعات الصناعية والإنتاجية.
  - ما تزال التقاليد والقيم والعادات الاجتماعية السائدة تؤدي إلى التفرقة بين الرجل والمرأة؛ فتقسيم العمل داخل المنزل وخارجه على أساس النوع، تضع صعوبات وعقبات أمام المرأة، بالإضافة إلى الواجبات البيتية التقليدية للمرأة -كقيامها بالأعمال المنزلية اليومية والعناية بالأطفال-؛ الأمر الذي يحد من إسهامها في الأنشطة الاقتصادية.
  - محدودية البنية التحتية الداعمة للمرأة في سوق العمل في مستوى تقديم الخدمات للأمهات العاملات أو الامتيازات الإضافية (غير الراتب) المتوافرة للعاملات، تعمل على عدم تشجيع النساء من الدخول في سوق العمل بشكل فعال.
  - عدم وضوح مدى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال هذا المسح بسبب اقتصار هذه الدراسة على المشروعات الموجهة بالكامل نحو المرأة أولاً، ودراسة موضوع تمكين المرأة من خلال المشروعات الموجهة إليها ثانيًا، وأخيرًا التركيز على مخرجات المشروعات فقط (Output)، دون دراسة أثر هذه المشروعات على جميع الفئات المستهدفة (Impact Evaluation).
  - عدم وجود آلية واضحة في معظم الدول لتوجيه المشروعات التنموية الموجهة للنساء، حيث إن إنشاء المشروعات التي تعنى بتمكين المرأة اقتصاديًا تتم بشكل

عشوائي وغير مخطط له.

- صغر حجم المشروعات الموجهة للمرأة كمًا ونوعًا، واقتصارها على مناطق معينة ضمن كل بلد.
- ضعف الدور الإعلامي الخاص بتوعية المرأة بماهية المشروعات ومنافعها على حياتها، وأهدافها وفرص العمل التي تخلقها.
- عدم وجود استدامة لمعظم المشروعات يعود إلى عدة أسباب: منها مشاكل الإدارة ونقص المتابعة والتقييم للمشروعات للوقوف على الانحرافات وتصحيحها، وعدم وجود قنوات تسويقية وخصوصا للمشروعات الصغيرة، وعدم وجود استراتيجية لإشراك أو نقل ملكية أو إدارة المشروع للمجتمع المحلي.
- ضعف الجانب التمويلي والتسويقي يعدان من أهم التحديات التي تواجه المرأة في الوطن العربي.
- ما يزال موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية مجرد تعريفات تذكر في المؤتمرات وغيرها ولم تترجم في خطط عمل واستراتيجيات هذه الدول.
- عدم وجود قاعدة بيانات عن المشروعات الموجهة للمرأة لمساعدة صانعي القرار في اتخاذ القرارات السليمة لصالح المرأة.
- ضعف التنسيق والتعاون بين الدول العربية من أجل النهوض بالمرأة اقتصاديًا.
- الحاجة إلى تعديل بعض القوانين والتشريعات المجحفة للمرأة والحاجة إلى تدخل الدولة للتأكد من تطبيق تشريعاتها وقوانينها.

6. السياسات والتوصيات المقترحة:

أولاً: توفير التمويل اللازم لإقامة مشروعات تعزز تمكين المرأة اقتصاديًا:

- تشجيع تمويل مشروعات إنتاجية جديدة ودعمها بهدف تشغيل المرأة، والتركيز على تلك المشروعات التي لا تعاني من مشاكل في التسويق أو استيراد المواد الخام ولها سوق محلي كالخياطة، والتطريز، والمأكولات وما إلى ذلك.
- التوسع في المشروعات الموجهة إلى المرأة في الدول العربية من حيث الكم والنوع وتستهدف مختلف فئات وشرائح المرأة، وذلك لزيادة إسهام المرأة في العملية الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات الأسر المنتجة لتمكينها من الدخول في سوق العمل.
- إقامة مؤسسات نسوية خاصة بتقديم الدعم المالي والفني الاستشاري في المجال الاقتصادي والصناعي والزراعي والتجاري للمشروعات الإنتاجية النسوية.

ثانياً: توفير البيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياسات والخطط والبرامج التنموية الداعمة لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي:

- أهمية إعداد دراسة مسحية شاملة حول مدى إسهام المرأة في كافة النشاطات والبرامج الاقتصادية، ومدى استفادتها منها، أي عدم الاقتصار على المشروعات والبرامج الموجهة بالكامل نحو المرأة، حيث إن حصر الموضوع في هذا الإطار المحدود لا يعطي صورة واضحة وكاملة عن دور المراة في كافة المجالات الاقتصادية ومدى استفادتها منها.
- إنشاء قاعدة معلومات لهذه المشروعات على المستوى المحلي (القطري) والإقليمي (العربي) لمساعدة الباحثين والمخططين ومتخذي القرارات نظراً لأهمية توفير بيانات عامة عن المشروعات الموجهة للمرأة؛ وذلك للمساعدة في التعرف على هذه المشروعات ومسحها بشكل أشمل في المستقبل.
- إقامة مراكز البحوث والاستشارات التي تسهم في إجراء الدراسات والبحوث في مجال دراسات الجدوى والتحليل المالي وتقييم المشروعات الاقتصادية.
- إعداد البحوث والدراسات التي تعنى بقضايا المرأة في الداخل والخارج والتنسيق بين الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال من أجل تبادل الخبرات.
- العمل على تحويل فكرة التمكين الاقتصادي للمرأة إلى خطة عمل استراتيجية تتوافر فيها جميع المقومات والإمكانيات على صعيد التمويل التنموي، وعبر الموازنة العامة للدولة.

ثالثًا: تفعيل الدور الإعلامي لزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

- إقامة حملات توعية تشرح للمرأة ماهية المشروع ومنافعه على حياتها؛ فيصبح ذلك نوعًا من التوجيه المهني. فمجمل النساء لا يدركن خصائص المشروعات وأهدافها وفرص العمل التي تخلقها.
- التحضير لمؤتمرات تهتم بالنشاط الاقتصادي للمرأة في الدول العربية بهدف التنسيق والتعاون على إعداد البرامج والمشروعات الاقتصادية الموجهة للمرأة وتبادل الخبرات بين المؤسسات في العالم العربي.
- تنظيم المؤتمرات، والندوات، والمعارض، والمهرجانات، والدورات التدريبية، وورش العمل، والمنتديات حول برامج تنمية المرأة بصورة دورية ومستمرة.
- إقامة مشروع عربي للإعلام يهتم بتحسين دور المرأة العربية وتوجيهه وإظهاره في النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية التي تشارك بها المرأة والمنتجات والخدمات التي تحققها، مع مراعاة التغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وما تحتاجه من مهارات مهنية وتقنية حديثة.

رابعًا: تبني آليات ووسائل لتسهيل تسويق إنتاج وخدمات المشروعات الموجهة للمرأة:

- إنشاء مشروعات تهتم بالجانب التسويقي تكون مرافقة للمشروعات الاقتصادية التنموية ذات الطابع الإنتاجي: لتسهل عملية تسويق المنتجات، ولتمكن المستفيد من المشروع من تحقيق خطوة كاملة ذات جدوى واستمرارية في سبيل تحسين واقعه الاقتصادي والاجتماعي، كما تمنع استغلال القطاعات الأخرى لجهود المستفيدين من هذه المشروعات الإنتاجية.
- إنشاء مركز عربي للتسويق يختص بتسويق منتجات المرأة العربية في الأسواق العربية، وبشكل خاص تلك المنتجات التي تتعلق بمشروعات الخياطة والتطريز والحياكة (الزي الشعبي) ومنتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الأخرى.

خامسًا: رفع كفاءة المرأة العربية وقدراتها في مختلف المجالات:

- الاهتمام بالمرأة وتسخير كل الإمكانيات من أجل النهوض بمستواها العلمي والمعرفي، وفتح الأبواب أمامها للمشاركة بفاعلية في مشروعات التنمية.
- إعداد برامج التدريب والتأهيل المهني لتفعيل دور المرأة في القطاع العام والخاص.

- إنشاء مركز إقليمي لتقييم مناهج التدريب لربطها بمتطلبات أسواق العمل المحلية والخارجية بصورة مستمرة.
- الاستفادة من فرص التدريب المتوافرة للمرأة في الدول العربية.
- إدخال مفاهيم الإدارة الحديثة والرشيدة في المشروعات الموجهة للنساء.

سادسًا: مراجعة وتعديل واقتراح التشريعات المنظمة لعمل المرأة في الدول العربية:

- مراجعة تشريعات العمل المطبقة حاليًا على المستوى الإقليمي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية، وكذلك في ضوء معايير العمل الدولية والعربية لمعالجة سلبيات التطبيق، وخاصة ما يتعلق منها بعمل المرأة، واقتراح التشريعات التي تكفل التطبيق السليم دون تفرقة.
- تبني التشريعات والإجراءات الإدارية الكفيلة بتنظيم المشروعات الصغيرة وتطويرها، وضمان استفادة نسبة عالية من النساء الفقيرات من هذه المشروعات، مع تهيئتها لتكون قابلة للاستمرار عبر التمويل الذاتي.
- تقديم مزايا ضريبية للنساء اللواتي يمارسن بأنفسهن نشاطًا استثماريًا في أي من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتيسير وصول النساء إلى المؤسسات التمويلية.
- ضرورة وجود اتحادات نوعية للمرأة، وضرورة المتابعة الدقيقة من قبل الجمعيات لسير المشروعات المختلفة بهدف التعرف على المشكلات التي تعترضها.

سابعًا: تفعيل مجالات التنسيق والتعاون بين الدول العربية من أجل النهوض بالمرأة:

- أن تقوم المنظمات العربية غير الحكومية بدور محوري تحفيزي من خلال تشجيع المبادرات الإنتاجية الإبداعية الموجهة نحو السوق التي تنهض بها النساء، مثل: الحرف اليدوية، والألبسة، وتصنيع المواد الغذائية والمفروشات وغيرها؛ لما تتمتع به هذه المنظمات من خبرة ومرونة، وإبداع، وعلاقات وثيقة مع المجتمع المحلي.
- إعداد خطط وبرامج منظمة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية الموجهة للمرأة، بحيث تدرج ضمن الخطط والبرامج التنموية لكل دولة على حدة، وتخضع لكافة الإجراءات والمعايير المتبعة في هذه الخطط، كدراسات الجدوى الاقتصادية والمتابعة والتقييم...

ويمكن أن تلعب منظمة المرأة العربية دورًا في التأكيد على ذلك من خلال الاتصال والتنسيق مع الجهات المعنية في كل دولة، إضافة إلى إعداد الخطط والبرامج الإقليمية الخاصة بها.

- أهمية وجود تنسيق واتصال مستمر بين كافة الدول العربية للاستفادة من المشروعات الموجهة نحو المرأة في كل دولة، والدخول في مشروعات مشتركة، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب في هذا المجال. ويمكن أن تقوم منظمة المرأة العربية بالدور الرئيس في هذا الإطار.
- إيجاد التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من جهة وبين المؤسسات الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة في كل بلد من جهة أخرى وذلك فيما يتعلق برسم السياسات والخطط التنموية الهادفة إلى زيادة إسهام المرأة في النشاطات الاقتصادية ورفع مستوى معيشتها.
- إنشاء فروع لمنظمة المرأة العربية في كل دولة من الدول العربية الأعضاء من أجل متابعة أوضاع المرأة، ومتابعة تنفيذ المشروعات الاقتصادية الخاصة بالمرأة في تلك الدول، وتقديم الخدمات الفنية من دراسات جدوى، واستشارات تسويقية للمرأة العربية الراغبة في إنشاء مشروع استثماري.
- تكاملية السياسات (بلورة سياسات متكاملة مع القطاعات الأخرى التي تعمل عليها منظمة المرأة العربية مثل التعليم والصحة).

7. نماذج لمشروعات يقترح أن تتبناها منظمة المرأة العربية في المستقبل:

يُقترح على منظمة المرأة العربية أن تتبنى مشروعين على الأقل، وهما: مشروع إنتاجي، وآخر متعلق بالتدريب والتأهيل وتقديم الخدمات الفنية والاستشارية معًا "إرادة" (الملحق رقم 3)، ويمكن أن تستفيد جميع الأقطار العربية من كلا المشروعين، وذلك للأسباب التالية:

- إن المشروعات الأولى بالرعاية حسب الدراسات المسحية هي المشروعات الإنتاجية وبرامج التدريب والتأهيل؛ لما لها من أهمية في تمكين المرأة، من خلال توفير فرص عمل لها وتوليد دخل لتحسين مستوى معيشتها وزيادة إنتاجيتها، ورفع كفاءتها للمنافسة في سوق العمل.
- سهولة تنفيذ هذه المشروعات: بالنسبة للمشروع الإنتاجي من حيث توافر التجهيزات والمواد الخام اللازمة لعمل المشروع في كل بيت عربي، كما أنها لا تحتاج إلى وقت

طويل. أما بالنسبة لمشروع "إرادة" فهو ينفذ بمعظم الدول العربية ولكن بشكل مجزأ وليس بشكل متكامل يعمل على تقديم خدمات التدريب وتقديم الخدمات الفنية والاستشارية.

- إسهام هذه المشروعات في إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية قادرة على إحداث تغيير إيجابي في ظروف المواطنين وفي مستوى معيشتهم، والحد من معدلات الفقر والبطالة وفق أسس ومعايير تركز على الإنتاجية والاستدامة في العملية التنموية.
- نجاح هذه المشروعات في عدد من الدول العربية مثل: الأردن، البحرين وغيرهما.

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (1)
فريق العمل المشارك في الدراسات المسحية
في مجال الاقتصاد

منسق ورشة عمل المجال: أ. د. طارق حاتم

الخبيرات والخبراء أعضاء فريق العمل

أ. د. بشير الزعبي	الأردن
د. حسين الحمادي	الإمارات
د. بتول اسيرى	البحرين
أ. د. رياض الزغل	تونس
د. مسيكة بوفامة	الجزائر
أ. د. عواطف يوسف	السودان
أ. د. عدنان حميدان	سوريا
د. عامر الحجري	عمان
أ. د. محمود عكاشة	فلسطين
أ. د. ايرما مجدلاني	لبنان
أ. د. هبة نصار	مصر
أ. د. عبد القادر البناء	اليمن

الملحق رقم (2)
نموذج استمارة الاستبانة

المجال : الاقتصاد

الدولة: .....

اسم الخبير: .....

أولاً: بيانات المشروع:

1. اسم المشروع: .....
2. الرقم الأصلي: .....
3. الرقم الإقليمي: .....
4. المجالات:

☐ زراعي ☐ صناعي ☐ خدمي ☐ أخرى (تذكر:)

5. مدة المشروع:
   - ■ بداية المشروع: .....
   - ■ نهاية المشروع: .....
6. وصف طبيعة المشروع: ☐ دوري ☐ متكرر ☐ مرة واحدة
7. التغطية الجغرافية للمشروع: .....
8. موقع تنفيذ المشروع: .....

ثانياً: التنفيذ

الجهة / الجهات المنفذة

طبيعتها (حكومية/ أهلية /إقليمية/دولية .....)

ثالثاً: الأهداف:

1. الأهداف الرئيسة:

- .....
- .....
- .....

2. الأهداف الفرعية:

- .....
- .....
- .....

رابعاً: أنشطة المشروع:

- ☐ خدمات اجتماعية
- ☐ تقديم قروض
- ☐ ريب و تأهيل
- ☐ مساعدات مالية
- ☐ مساعدات فنية
- ☐ أخرى

خامسًا: الإنجازات الفعلية للمشروع:

☐ تدريب

☐ خدمات

سادسًا: تصنيف الفئة المستهدفة:

■ جغرافيًا:

☐ ريف ☐ حضر ☐ بادية ☐ منطقة

■ تعليميًا:

☐ جامعية ☐ ثانوية أو أقل ☐ غير متعلمة (أمية أو ملمة)

■ الحالة الوظيفية:

☐ تعمل لحسابها الخاص ☐ تعمل لدى الغير ☐ لا تعمل

■ الحالة الاجتماعية:

☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐ غير متزوجة

■ الحالة الاقتصادية: .....

■ معايير أخرى: .....

■ العدد المستهدف: .....

■ العدد الفعلي للمستفيدين إن أمكن: .....

سابعاً: التمويل:

1- الجهة / الجهات الممولة .....

2 - طبيعتها : دولية - إقليمية - محلية .....

حجم التمويل:

نسبة التمويل :	☐ محلى	☐ دولى	☐ إقليمى	☐ ذاتى
حكومى				
قطاع خاص				
جمعية أهلية				

تعليق:

.....

.....

.....

.....

ثامناً: أهم ملامح المشروع:

1. ما هي أهم نقاط القوة للمشروع؟

- .....
- .....
- .....
- .....

2. ما هي أهم سلبيات المشروع؟

- .....
- .....
- .....
- .....

3. ما هي أهم التحديات للمشروع؟

- .....
- .....
- .....
- .....

تاسعًا: القضايا الأولى بالمواجهة:

1. في نظركم ، ما الذي يمكن أن يضاف إلى المشروع في حالة تنفيذه مرة أخرى؟

- .....
- .....
- .....
- .....

2. في نظركم ، ما هي أهم المشروعات الأخرى الأولى بالرعاية ؟

- .....
- .....
- .....
- .....

عاشراً: بيانات المسئول الذي تمت مقابلته بغرض ملء الاستمارة

- تليفون: ..... مكتب/ ..... منزل / ..... جوال/ ..... فاكس / .....
- العنوان : .....
- البريد الإلكتروني : .....
- إدارة المشروع : .....
- المصدر : .....
- آخر تحديث: .....

ملاحظات:

1. **تُملأ الاستمارة ككل بواسطة الجهة المنفذة، و من المقترح أن يُملأ الجزء الخاص بالتقييم بواسطة الجهة الممولة أيضاً.**
2. **يفضل أن يتم ملء الاستمارة من خلال أسلوب المقابلة.**

الملحق رقم (3)
نماذج لمشروعات يقترح أن تتبناها منظمة المرأة العربية في المستقبل

أولاً: المطبخ الإنتاجي: (معجنات، حلويات)/ مقترح مملكة البحرين.

وصف المشروع:

أصبحت ظروف المعيشة تقتضي تضافر جهود جميع أفراد الأسرة، والعمل خارج المنزل لساعات طويلة للحصول على الدخول المادية التي تمكنهم من إشباع رغباتهم الاستهلاكية المتنوعة. كما أن هنالك فئات كبيرة لا تمكنهم ظروف العمل من تناول جميع وجبات الطعام في منازلهم وفي مواعيدها، حيث يتناولون هذه الوجبات -وخاصة الوجبات البسيطة- في أماكن عملهم أو يتناولونها خلال فترات الاستراحة. وقد ظهرت بعض المشروعات الريادية التي تقوم بإعداد وجبات الطعام التي تلقى قبولاً وتقديمها بتكلفة قليلة من خلال مطابخ ربات البيوت (المطبخ الإنتاجي) وذلك لتحسين مستوى دخل هذه الأسر.

كما أنه أصبح لدى العديد من الناس الرغبة في تناول بعض الوجبات الخفيفة - وخاصة في فترة الإفطار، أو الغداء- المكونة من المعجنات والحلويات بمختلف أنواعها مصنعة بالطريقة المنزلية. ويمكن توصيل هذه المنتجات إلى مستهلكيها في أماكن تواجدهم.

يهدف هذا المشروع المقترح إلى قيام صاحبة المشروع بتقديم هذه الخدمة من خلال مطبخها وتقتصر على المعجنات والحلويات بمختلف أنواعها وتوصلها إلى المستهلكين سواء في أماكن عملهم أو في منازلهم. كما يمكن عرض هذه المنتجات للبيع في السوبر ماركت أو المقاصف الموجودة في المدارس أو الجامعات.

مبررات المشروع:

- هنالك طلب قائم ومتزايد على وجبات الطعام الخفيفة وخاصة في أوقات الوجود خارج المنزل، وعلى سبيل المثال المعجنات والحلويات بمختلف أنواعها.
- سهولة تناول هذه الوجبات في جميع الأماكن، وأماكن العمل على وجه الخصوص بدون إحداث إرباكات. كما أن تناول هذه الوجبات لا يتطلب وقتًا طويلاً مثل الأنواع الأخرى من المأكولات.
- هنالك إقبال كبير على تناول المعجنات والحلويات المعدة منزليًا من قبل الأفراد.

- خلق فرصة استثمارية جيدة، وتحسين الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي لصاحب المشروع.

أهداف المشروع:

- تشغيل عدد من الفتيات في هذا المشروع.
- تحسين الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي لمجموعة من الأسر.
- توفير منتجات ذات جودة عالية وأسعار جيدة للمجتمع المحلي.
- استخدام المشروع كموقع ريادي لتدريب فتيات أخريات.

الموقع العام للمشروع:

يمكن إقامة هذا النوع من المشروعات في أيٍّ من الأماكن التي يوجد فيها تجمعات سكانية وخاصة في المدن الرئيسة.

المواد الخام:

لا يحتاج المشروع إلى بناء أو تجهيزات؛ حيث إن عملية التصنيع ستتم في مطبخ صاحبة المشروع، أما المواد الخام فهي غالبًا ما تكون من اللحوم ومشتقات الألبان والخضروات، إضافة إلى مواد التعبئة والتغليف وهي إن لم تتوافر لدى صاحبة المنزل فإن الحصول عليها سهل لتوافرها باستمرار في السوق المحلي.

وصف المنتج:

سيقوم المشروع المقترح بتجهيز مطبخ منزليٍّ لإنتاج جميع أنواع المعجنات والحلويات التي تحضر من الطحين، والبرغل، والسميد، والسمن، والزيوت، وبعض أنواع الأعشاب، والخضروات ومشتقات الحليب من الألبان والجبن واللحوم التي يتم طهيها في أفران. ويمكن إنتاج الأصناف التالية:

المعجنات: صفيحة بالجبنة، سبرنغ رول بالجبنة، برك لحمة وبرك جبنة، صفيحة لحمة، سبرنغ رول خضار مقلي، بيتزا بكافة أنواعها، كبة مقلية، برك بطاطا مقلية ومشوية، مناقيش زعتر وسبانخ وجبنة وسجق.

الحلويات: هريسة، كنافة، مربات، بقلاوة بمختلف أنواعها، كيك.

النتائج المتوقعة:

من المتوقع أن يحقق المشروع ربحًا من السنة الأولى للإنتاج لعدم وجود تكاليف تشغيلية عالية، سواء بالنسبة لتكاليف المواد الأولية، وتكاليف توصيل المنتجات للمستهلكين. وبافتراض تزايد الطلب على منتجات المشروع فمن المتوقع أن المشروع سيشغل عددًا كبيرًا من النساء خلال سنوات التوسع.

ثانياً: مراكز "إرادة"/تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:

مقدمة:

مشروعات مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) هو برنامج تنموي وطني ممول من قبل برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية التابع لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. وهو يدعو إلى الإسهام في تعزيز الروح الريادية لدى الأفراد، وتنمية قدراتهم عن طريق تأهيلهم وإكسابهم المهارات اللازمة في مجال إدارة المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة. وللبرنامج دور فاعل في الجهود الوطنية الرامية للحد من البطالة، وخفض نسبة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في كافة مناطق المملكة الأردنية الهاشمية.

وسعياً لمحاولة إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية قادرة على إحداث تغيير إيجابي في ظروف المواطنين ومستوى معيشتهم، والحد من معدلات الفقر والبطالة وفق أسس ومعايير تركز على الإنتاجية والاستدامة في العملية التنموية، انطلقت فكرة مشروع مراكز "إرادة" التي تهدف إلى توفير الخدمات اللازمة لتشجيع إنشاء مشروعات إنتاجية وتوسعة المشروعات القائمة.

وبشكل عام، يعمل هذا البرنامج على تحقيق أربعة أهداف عامة، وهي الآتي:

أولاً: رفع مستوى الثقافة الاستثمارية في المجتمع المحلي، وذلك عن طريق المشاركة في الفعاليات المحلية والوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية، والتواصل مع أبناء المجتمع المحلي، وترويج برنامج إرادة من خلال سياسة إعلامية مدروسة تتضمن قصص نجاح المشروعات، وإنشاء موقع إلكتروني للمشروع، وإصدار نشرة دورية للمشروع، وعقد محاضرات وجلسات تدريبية دورية، ومشاركة المستثمر في مراحل أعداد دراسة الجدوى بهدف تعريفه بكافة جوانب مشروعه.

ثانياً: استكشاف الفرص الاستثمارية ضمن الموارد المتاحة في المجتمعات المحلية للمساعدة في إقامة المشروعات، وذلك عن طريق إجراء مسح ميداني سنوي بهدف جمع قائمة البيانات المتعلقة في المجتمع المحلي وتحديثها، والقيام بزيارات

دورية للمؤسسات التمويلية في المجتمع المحلي. بالإضافة إلى إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للفرص الاستثمارية المتاحة وعرضها على المستثمرين، وإنشاء شبكة اتصال وتعاون بين المشروعات التي تم تنفيذها بمساعدة البرنامج.

ثالثًا: تطوير مهارات الأفراد لتأهيلهم للعمل في إدارة المشروعات، ويتحقق ذلك عن طريق البحث عن مؤسسات تحتاج إلى موظفين ذوي كفاءات، وتدريب أفراد فيها بهدف الإحلال. وتحديد الاحتياجات التدريبية على مستوى المجتمع المحلي والمشروع بشكل دوري. وعقد دورات تدريبية لمستشاري المراكز كل (3) شهور على الأكثر.

رابعًا: الإسهام في التنمية الاقتصادية المستديمة في المجتمع المحلي، من خلال المشاركة في اجتماع المجلس التنفيذي على مستوى المحافظة أو اللواء، والإسهام في إيجاد فرص عمل مستديمة في المناطق المستهدفة، وتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة وميكروية، والمتابعة مع المشروعات التي تم تأسيسها بمساعدة إرادة.

الهدف العام:

يهدف مشروع مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" إلى الإسهام في تأسيس مشروعات إنتاجية ريادية وتطويرها، وذلك من خلال توفير الخدمات الخاصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الإدارية والمالية، والمساعدة في تطوير الأعمال القائمة والحصول على التراخيص اللازمة من قبل الجهات المعنية، بالإضافة لتوفير فرص تدريبية متخصصة من أجل مساعدة أصحاب هذه المشروعات في كافة أنحاء المملكة، وخاصة بالمناطق الأقل حظًا؛ حيث لا تتوافر مثل هذه الخدمات. والمساعدة في الحصول على القروض من الجهات الإقراضية المتخصصة، والإشراف على كافة مراحل تأسيس المشروع، وذلك من خلال 22 مركزًا موزعة في كافة مناطق المملكة.

آلية التنفيذ:

وانطلاقًا من مبدأ تعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص، فقد تم إحالة عطاء تأسيس وإدارة اثنين وعشرين مركزًا في كافة محافظات المملكة إلى إحدى الشركات الخاصة بموجب عطاء وزارة التخطيط رقم (EPP - EDC - 001) بتاريخ 2002/5/1،

الذي تم بموجبه وضع مجموعة من متطلبات الإنجاز، وبناءً على تمكن الشركة من إنجاز غالبية متطلبات العقد؛ فقد تقرر تجديد العطاء لسنتين أخريين لينتهي العمل مع الشركة المنفذة بنهاية عام 2005.

هذا وقد قامت وزارة التخطيط برصد مبلغ (1.8) مليون دينار أردني سنويًا لغايات تغطية نفقات المشروع من مشتريات وموجودات ثابتة ولوازم، ورواتب المستشارين، ونفقات التدريب ونفقات المراكز التشغيلية، بما في ذلك أتعاب الشركة القائمة على أعمال التنفيذ، حيث يتم دفع هذه الرسوم كنسبة من أصل إجمالي المصاريف المدفوعة، بمتوسط قدره 12% من أصل إجمالي بنود النفقات الوارد ذكرها سابقًا.

أهداف المشروع التفصيلية:

- المساعدة في إنشاء و/أو توسعة ما لا يقل عن 400 مشروع سنويًا، يوفر كل منها 3-5 فرص عمل جديدة، وبمتوسط حجم استثمار يتراوح بين 15-25 ألف دينار.
- المساعدة في إنشاء 50-100 مشروع مايكروي سنويًا، يوفر كل منها ما لا يقل عن فرصة عمل واحدة جديدة وبحجم استثمار لا يزيد عن أربعة آلاف دينار للمشروع الواحد.
- تحويل أصحاب المشروعات التي تم إقامتها من خلال مراكز "إرادة" ومستخدميهم إلى مؤسسات تدريبية متخصصة.
- تنظيم دورات تدريبية قصيرة وإدارتها، وتنظيم حلقات نقاش وتوعية عامة في مختلف أنحاء المملكة.

عناصر المشروع:

يتكون المشروع من خمسة عناصر رئيسة وهي كما يلي:-

أولاً: الفئات المستهدفة: (قطاع مؤسسات التمويل، الأفراد، القطاع الحكومي، القطاع الاستثماري، الهيئات الدولية، مؤسسات التدريب، الإعلام).

ثانياً: خدمات المشروع: (الخدمات الاستشارية، الدورات التدريبية، المحاضرات، برنامج الزمالة، التمويل).

ثالثًا: المستفيدون من الخدمات.

رابعًا: مراكز الخدمات الاستشارية.

خامسًا: نوعية الخدمات المقدمة:

- الخدمات السابقة للمشروع (الدراسة والتخطيط).
- الخدمات المصاحبة (التدريب والإرشاد).
- الخدمات اللاحقة (الدعم والمساندة).

الإنجازات حتى 2005/6/30:

■ **افتتاح المراكز وتشغيلها:** تم افتتاح (22) مركزًا موزعة بالتساوي على أقاليم المملكة الثلاثة، بالإضافة إلى تعيين (53) مستشارًا مختصًا من أبناء هذه المناطق من ذوي المهارة والكفاءة والخبرة المناسبة، حيث تم تشغيل جميع هذه المراكز رسميًا في الأول من شهر آب (أغسطس) للعام 2002.

■ **استقبال المنتفعين:** تجاوز عدد المهتمين بالخدمات التي تقدمها المراكز حتى نهاية شهر حزيران (يونيه) 2005 ما مجموعه (87,900) ألف مراجع، استفاد منهم مباشرة (33,499) ألف شخص، وذلك من خلال كافة الخدمات المقدمة بما فيها خدمات التدريب.

■ **المشروعات المنفذة:** استفاد من المراكز (2120) مشروعًا حتى نهاية شهر حزيران (يونيه) 2005 وبأعداد مشغلين قارب (6500) منتفع، وبمبالغ استثمار تجاوزت (36) مليون دينار أردني كما هو موضح بالجدول الآتي:

المشروعات	العدد	حجم الإستثمار (مليون)	عدد القروض	حجم القروض	عدد العمالة	معدل العمالة (العدد)	متوسط حجم الإستثمار
مشروعات منفذة	2120	36	1501	12.894	6647	3.1	17.297
مشروعات قيد التمويل	206	7	179	2.827	801	3.9	35.772
إجمالى المشروعات	2326	43	1688	15.721	7448	3.2	18.934

- **الخدمات المقدمة:** اختلفت نوعية الخدمة المقدمة من مشروع لآخر، وبالرغم من حصول بعض المشروعات على أكثر من خدمة، فإن بعضها الآخر انحصرت الخدمة التي يقدمها في مجال واحد، على أن المحدد الوحيد بهذا المجال هو حاجة المستفيد.
- **الخدمات التمويلية:** إن واحدة من أهم الإنجازات التي تسجل للمشروع كانت الإسهام في البدء بتغير آلية اتخاذ قرار الإقراض في المؤسسات التمويلية (البنوك التجارية، مؤسسات الإقراض شبه الحكومية ومؤسسات الإقراض المايكروي)، بحيث أصبح هنالك نظرة موضوعية لاحتمالات النجاح والتدفقات النقدية للمشروع، وذلك عوضًا عن اقتصار التركيز على الضمانات المقدمة من المقترض، وبالتالي أصبح تقديم دراسة جدوى لمشروع المقترض شرطًا للحصول على التمويل من العديد من هذه المؤسسات، علاوة على مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة في الحصول على (1501) قرضًا تشغيليًا لفترة قياسية تعد إنجازًا في حد ذاتها.

هذا ومن الجدير ذكره بهذا السياق أن عمل إدارة المشروع لم يقتصر على التعاون مع البنوك التجارية بل تجاوزها للعمل مع مؤسسات الإقراض شبه الحكومية، مثل: صندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وبنك الإنماء الصناعي، وكذلك العمل مع مؤسسات الإقراض المايكروي المتخصصة، وكذلك البنوك الإسلامية.

كما أن عمل الشركة المنفذة مع هذه المؤسسات التمويلية قد أسهم في ظهور الحاجة لتدخل وزارة التخطيط للإسهام في الحد من صعوبات حصول الأفراد على التمويل، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع كل من الشركة الأردنية لضمان القروض، وصندوق التنمية والتشغيل، وبالتالي أسهمت هذه الاتفاقيات في مساعدة هذه المشروعات في الظهور لتصبح بمجموعها رافدًا للاقتصاد الوطني.

- **الخدمات حسب جنس المستفيد:** كان التركيز على تعميم الفائدة من خلال شمول كلا الجنسين علاوة على المؤسسات / شركات الأفراد.

● **التوزيع القطاعي للخدمات:** وانطلاقًا من كون كافة القطاعات الاقتصادية تسهم بمجموعها في رفع الإنتاج المحلي، فقد قامت المراكز بخدمة جميع هذه القطاعات كما يلي:-

	القطاع الصناعى	القطاع الزراعى	القطاع التجارى	القطاع السياحى	قطاع الخدمات	المجموع
المشروعات المنفذة	236	271	917	9	687	2120
المشروعات قيد التمويل	35	24	88	-	59	206
المجموع	271	295	1005	9	-	2326

- الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية وعميد كلية الأعمال .

- حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة المسيسبي بالولايات المتحدة الأمريكية.

- عمل كمستشار اقتصادي لرئيس الوزراء في الأردن (1999-2000)

- عمل خبيراً في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في قطر (2002-2003)

- عضو مجلس إدارة بورصة عمان.

- عضو الهيئة الاستشارية لمؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام بالأردن.

- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الأردنية.

- عضو مجلس الهيئة الأردنية لتطوير البيئة الاستثمارية في الأردن.

- له العديد من البحوث والدراسات في المجلات المحلية والعربية والأجنبية.

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

٢٥ شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٤١٨٣٣٠١/١٠١ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٤١٨٣١١٠ (٢٠٢+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net

25, Ramsis St., El Korba, Heliopolis, Cairo,
The Arab Republic of Egypt.
Tel.: (+202) 24183301/101
Fax: (+202) 24183110
E-mail: info@arabwomenorg.net